

أثر الإنفاق العسكري على الممار التنموي في العراق للمدة [1990-2016]*

طالب ماجستير. علي حسين محمد**

أ.د. نضال شاكر جودة***

المستخلص

يعد الإنفاق العسكري محط انظار المتابعين من رجالات السياسة والاقتصاد لما يشهده العالم من تسارع كبير في زيادة النفقات العسكرية وفرص تحقيق التقدم في التنمية الاقتصادية و البشرية، اذ يعد الإنفاق العسكري بمثابة عقبة امام تحقيق التقدم في الأنشطة المدنية خاصة في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص لما للعراق من اهمية داخلياً و خارجياً كما يترك الإنفاق العسكري أثراً غير جيدة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تنطلق هذه الدراسة من فرضية اساسية تنص على ان الزيادة في الإنفاق العسكري تترك أثراً سلبية على المسار التنموي، شكل الإنفاق العسكري تكلفة اقتصادية كبيرة من خلال استنزافه لموارد اقتصادية ليست بالقليلة بالإضافة الى انه اثر سلباً وبشكل كبير على العملية التنموية في العراق، يرى البحث من الضروري ان يتم تخصيص جزء من الإنفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال اشراك الجيش في الاستثمار والمشاركة الفعالة في تنمية جميع القطاعات.

الكلمات الرئيسية: أثر الإنفاق. المسار التنموي

Impact of Military Expenditure on the Development Track in Iraq for the Period (1990 – 2016)

Ali Hussein Mohammed

Aligorr179@gmail.com

Prof Dr. Nidhal Shaker

dr-nidhal-shakeruomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The military spending is the focus of the followers of the political and economic followers of the world is witnessing a great acceleration in the increase in military expenditures and opportunities to achieve progress in economic and human development, As military spending is an obstacle to achieving progress in civil activities, especially in developing countries in general and Iraq in particular for Iraq's importance internally and externally, Hence, Military spending also has poor effects on economic and social variable, this study is based on a basic assumption that the increase in military spending has a negative impact on the development process, Military spending has been a major economic cost through its depletion of large economic resources in addition to having a significant impact on the

* بحث مستل من رسالة ماجستير

** طالب ماجستير

*** عضو هيئة تدريسه / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

development process in Iraq, The research considers it necessary to allocate part of the military expenditure to serve the civil sector by involving the army in investment and active participation in the development of all sectors.

Keyword: Impact of Military. Development Track

المقدمة:

يعد موضوع الإنفاق العسكري واحداً من أبرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة في كافة دول العالم بسبب ضخامة الموارد المالية والمادية والبشرية التي تستنزف فيه مقابل الفرص التنموية الكبيرة الضائعة بسببه في الوقت الذي يمكن استخدام هذه الموارد الضائعة في تمويل المشاريع الأكثر إنتاجية مثل تطوير العنصر المادي والبشري، وتطوير مشروعات البنى التحتية وزيادة معدلات الاستثمارات والتي تسهم بزيادة معدلات النمو وبالتالي دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.

مشكلة البحث: تتلخص مشكلة البحث في الارتفاع الكبير بمعدلات الإنفاق العسكري في العراق وارتفاع تخصيصاته من الموازنة العامة للدولة على حساب الجوانب الأخرى من الإنفاق المدني بالإضافة الى الآثار التي يتركها هذا الإنفاق في العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث: يستند البحث الى فرضية مفادها ان الزيادة في الانفاق العسكري تترك أثراً سلبية على المسار التنموي.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اثر الإنفاق العسكري على اهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

منهجية البحث: استعمل الباحث منهجين هما الاستنباطي والاستقرائي ضمن التحليل الاقتصادي.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث في لقاء الضوء على احداث سياسية واقتصادية جرت في العراق كما يفسر البحث بأن الاقتصاد العراقي اقتصاد حرب ويوضح ايضاً تزايد النفقات العسكرية في العراق خلال مدة البحث وتفسير اثاره على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

هيكلية البحث: تم تقديم هذا البحث على ثلاثة محاور جاء الأول منها لتقديم الاطار المفاهيمي الاطار النظري للإنفاق العسكري والمفاهيم المرتبطة به، وتم تقديم المحور الثاني تحت عنوان الأثر التناقضي للإنفاق العسكري على متغيرات اقتصادية كلية مختارة، أما المحور الثالث جاء تحت عنوان اثر الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للمدة (1990-2016).

المحور الاول، مفهوم الانفاق العسكري في النظرية الاقتصادية والفكر.

اختلف العديد من الباحثين الاقتصاديين والوكالات والهيئات العسكرية في تحديد مفهوم الإنفاق العسكري، ان تعريف الانفاق العسكري يعتمد على الهدف من دراسة هذا الانفاق فإذا كان الهدف من الدراسة هو قياس اثر النفقات العسكرية على ميزان المدفوعات فيكون التعريف، ضمن اطار ضيق في حين يتسع هذا المفهوم اذا كان الهدف من الدراسة هو معرفة اثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية⁽¹⁾، فمنهم من يرى ان النفقات

1 - حابس فؤاد يوسف، اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادي لمجموعة من دول الطوق (الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل)، جامعة الاقتصادي والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، 1992، ص7.

العسكرية هي احدى المسميات التي تطلق على النفقات الامنية او ميزانية القوات المسلحة او النفقات الدفاعية وتتضمن النفقات على الجيش ومؤسسات الامن العام من اجور ورواتب واصول واسلحة وتدريب⁽²⁾، كما يشمل الإنفاق العسكري نفقات الامن وانشاء البنى التحتية، والقواعد العسكرية⁽³⁾، وتدور جدلية حول دور واهمية الإنفاق العسكري في التنمية حيث يرى البعض ان الإنفاق العسكري هو من محفزات التنمية في حين يرى آخرون انه من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁾. وتختلف مسميات النفقات العسكرية بحسب اختلاف الفلسفة السياسية للدولة. وقد اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع الإنفاق العسكري لسببين اساسيين⁽⁵⁾:-

- ايجاد الطريقة المثلى لتمويل المؤسسة العسكرية اثناء السلم والحرب، عبر الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتقليل من حجم العبء والمزاحمة.
- الوصول للموازنة اللازمة لتحقيق افضل عوائد بأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة الإنفاق العسكري.

كما تعرف النفقات العسكرية بأنها تلك الانواع من النفقات التي تضم الجهات الفعالة وهي تشمل القوات العسكرية المسلحة التابعة لوزارة الدفاع وقوات حفظ السلام والهيئات الحكومية الاخرى المشتركة في المشاريع الدفاعية، والقوات شبه العسكرية المدربة والجاهزة للعمليات العسكرية، ونشاطات الفضاء العسكرية، ايضاً تشمل رواتب المتقاعدين العسكريين وخدمات الافراد الاجتماعية، والمشتريات وعمليات الصيانة. وتشمل النفقات العسكرية ايضاً الإنتاج والاستيراد من بلدان اخرى من الاسلحة والادوات والاليات المستخدمة في الامن والدفاع ويشمل ايضاً نفقات الادامة والتصليح لهذه الاليات والاسلحة بالإضافة الى رواتب العسكريين والمدنيين العاملين في مجال الدفاع⁽⁶⁾.

ولفكر الاقتصادي نظرة اخرى في النفقات العسكرية يمكن التعرف عليها من خلال استعراض اهم ما جاءت به المدارس الاقتصادية حول الإنفاق العسكري.

اولاً، الدوافع الاقتصادية للإنفاق العسكري والتسلح، ان الدول عادة لها الكثير من الدوافع من التسلح منها دوافع اجتماعية و دوافع سياسية واقليمية ومنها ما يتعلق بالمكاسب وسباق التسلح، ان اهم تلك الدوافع هي الدوافع الاقتصادية لأنه من المهم ان يكون الإنفاق العسكري مرتبطاً بالدوافع الاقتصادية كونها تأتي بقصد الحفاظ على العملية التنموية ودفع العجلة الاقتصادية الى الامام.

ان من اهم تلك الدوافع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الإنفاق العسكري⁽⁷⁾:-

1. حماية الاقتصاد القومي وما يمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية ذات طوابع استراتيجية.

2- بيتر ستالنهيم وآخرون، الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ترجمة عمر ايوب وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص389.

3- عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي، المكتبة الوطنية، 2003، ص145.

4- Nef, J.U. (1950). War and Human Progress. Cambridge: Harvard University Press.

5- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص31.

6- The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment, Suna Korkmaz, International Journal of Economics and Financial Issues, p;273.

(7) Weshem Bagbby, Contemporary International proplem USA , Nelson Hall, 1983, p:9-12.

2. حماية البنى التحتية والهياكل الارتكازية كونها مرتكز تستند اليه العملية التنموية الاقتصادية. كما توجد دوافع اقتصادية اخرى يمكن ايجازها بالاتي⁽⁸⁾:
3. ان رغبة الدول ان تتفوق اقتصاديا هو من الاسباب التي تدفعها الى زيادة التسلح.
4. تشكيل قوة مضادة للضغوط الاقتصادية الممزوجة بالتلويح باستخدام السلاح الموجهة للدولة من باقي الدول.
5. تخفيف الضغوط السياسية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية التي تواجه الدول اذ تلجأ الى زيادة تسليحها كماً ونوعاً وتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية
6. تقوم الدول في بعض الاوقات بزيادة التسلح بهدف رغبته بالاستيلاء على منابع نفطية او مصادر لموارد معينة ويعد هذا الاجراء من الوسائل العدائية وليس الدفاعية.

ثانياً، محددات الإنفاق العسكري. الإنفاق على الدفاع يعتبر ظاهرة متأصلة في التاريخ، حيث كانت الحروب تعتبر الوسيلة الأبرز لحسم الخلافات الناجمة عن عدم التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية. وهناك مؤشرات كمية عدة يمكننا الاعتماد من خلالها على معرفة حجم وابعاد ظاهرة عسكرة المجتمع، بعض هذه المؤشرات سياسي، استراتيجي، اقتصادي ويمكن ايجازها على النحو الاتي⁽⁹⁾:-

1- حجم المشكلات الداخلية والخارجية: ان من اهم محددات الإنفاق العسكري هي المشاكل والاضطرابات الخارجية التي تتعرض لها أغلب الدول وكلما ازداد حجم هذه المخاطر المحيطة بالدول تطلب ذلك زيادة الموارد اللازمة لمواجهة هذه الاخطار.

2- سباق التسلح بين الدول: ان من اهم المحددات المؤثرة في الإنفاق العسكري هو سباق التسلح حيث يعد من العوامل المهمة بالذات بعد تطور السياسات العسكرية في الدول من مفهوم الدفاع الى مفهوم الردع الذي يعتبر وسيلة اكثر فاعلية في احباط العدو.

3- درجات النمو الاقتصادي: ان الدول التي تكون ذات معدلات نمو عالية تكون قادرة على تحمل برامج إنفاق عسكري اكثر من غيرها من الدول.

4- صناعة الاسلحة ومجموعات المصالح: ان احد اهم العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري والتي تعد كعامل ضاغط من اجل مزيد من التسلح هو صناعة الاسلحة بالإضافة الى مجموعات المصالح^(*) الممثلة لها او المناطق التي توجد فيها كثافة في مصانع الاسلحة، وان هذا الإنفاق الكبير على صناعة الاسلحة هو أغلبه لسد الطلب المحلي يضاف اليه تلبية الطلب الخارجي وقد نشأت ايضاً طبقة كبيرة من العاملين في الصناعة العسكرية وان أغلب وظائفهم ومصالحهم تكون مرتبطة بالإنفاق العسكري.

8- علي كاظم هلال، الإنفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 20، 2015، ص5.

9- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز- الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص108-115.

*- مجموعات المصالح او كما تعرف بمجموعات الضغط أو اللوبي أو مجموعات المصالح أو جماعات الحملات أو جماعات الاهتمامات الخاصة، وتستخدم أشكالاً متنوعة من التأييد أو الضغط من اجل التأثير على الرأي العام وقد تؤثر على السياسة. وقد تؤدي دور هام في عملية تطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتباين الجماعات كثيراً من حيث حجمها وتأثيرها ودوافعها؛ فبعضها من لديه العديد من الأهداف الطويلة الامد، والبعض الآخر متخصص أو نشأت كرد فعل لقضية أو مسألة معينة، للمزيد انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/جماعة_ضغط#cite_note-fury-1

5- البيروقراطية: وتشمل اصحاب الصناعات والعاملين واسرهم وكذلك المؤسسات، وجماعات الضغط التي تمثلهم تؤدي الى تشكيل تياراً قوياً يؤدي الى دفع اتجاه النفقات العسكرية الى الاعلى.

ثالثاً: العبء الاقتصادي والاجتماعي للنفقات العسكرية.

1. العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية يتم قياس العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية بطرق متعددة منها:-

أ- يتم اخذ النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعرفة اثاره في القطاع المدني ثم توضيح اثر ذلك في عدد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك وطبيعة تخصيص الموارد.

ب- نسبة النفقات العسكرية الى الإنفاق العام وهو المقياس الأكثر استخداماً كونه يعكس اهتمامات وتفضيلات اصحاب القرارات اذ كلما كانت الدولة بأوضاع اقتصادية جيدة ارتفعت التخصيصات المعدة للأمن والدفاع.

ت- نسبة الاستيرادات العسكرية من الاستيرادات الاجمالية⁽¹⁰⁾.

ث- نسبة الإنفاق العسكري الى الدخل القومي: يعتبر مقياس الدخل القومي من المقاييس المهمة كونه يعطي صورة حقيقية عن الموارد التي تمتلكها الدولة اذ يعتبر كمقياس حقيقي للموارد الاقتصادية وهو يستخدم كبديل عن الناتج القومي الإجمالي⁽¹¹⁾.

ج- الإنفاق العسكري كنسبة من الموازنة العامة: يوضح هذا النوع من المقاييس درجة اهمية القطاع العسكري بالنسبة لباقي الوظائف الحكومية العامة.

ح- مقدار حصة الفرد من الإنفاق العسكري: من خلال هذا المقياس يمكن توضيح ما يحصل عليه الفرد الواحد من السكان من النفقات العسكرية متمثلة باستهلاك الفرد من حصة الدفاع والتي تتمثل بحماية الافراد والتي لا يمكن تجزئتها ويتم حسابها بحسابات نقدية⁽¹²⁾.

ويعتبر مؤشر احتساب الإنفاق العسكري نسبة الى الناتج الاجمالي، هو الاوسع والاكثر استخداماً في المقارنات الدولية وان اهميته تتمثل بالآتي⁽¹³⁾:-

• ان هذا المؤشر يعطي تصوراً دقيقاً لنمط تخصيص الموارد في الاقتصاد القومي بين القطاعين العسكري والمدني. ولذا فإنه مؤشر هام لتتبع تأثير نمو المؤسسة العسكرية في القطاع المدني في المجتمع.

2. العبء الاجتماعي للنفقات العسكرية، هو مقياس لتوضيح مقدار ما يخصص للنفقات العسكرية

مقارنة بالتكاليف الاجتماعية التي تعد من مكونات الرفاه الاجتماعي التي تتمثل بالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ويمكن حساب العبء الاجتماعي من خلال⁽¹⁴⁾:-

10- عباس علي محمد، الامن والتنمية، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007، مركز العراق للدراسات، ط1، 2013، ص98.

11- حابس فؤاد عصفور، اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الاردن سوريا مصر) واسرائيل، جامعة اليرموك، 1992، ص:16.

12- طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الاسرائيلي 1965-1990، سلسلة اطروحات الدكتوراه 31، بيروت-لبنان، ط1، 1997، ص:42.

13- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مصدر سبق ذكره، ص 88، 87.

14- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مصدر سبق ذكره، ص: 297.

- أ- حساب حصة النفقات العسكرية نسبة الى التعليم والصحة الى اجمالي النفقات العامة.
- ب- حساب نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي ومقارنتها بنسب الإنفاق على التعليم والصحة الى الناتج المحلي الاجمالي.

المحور الثاني، الأثر التناقضي للإنفاق العسكري على متغيرات اقتصادية كلية مختارة

ان حالة الحرب الدائمة تجعل الدولة في حالة قلق دائم حول شكل توزيع الموارد الاقتصادية بين متطلبات المجتمع ومتطلبات القطاع العسكري، اذ يتسبب الإنفاق العسكري خصوصاً في اوقات الحروب بأثار كبيرة تولد اضراراً وتكاليف جسيمة، فمنها تكاليف اجتماعية تؤدي الى تدمير البنى التحتية وانخفاض مستويات التعليم وتدني الواقع الصحي، بالإضافة الى تكاليف اقتصادية منها ارتفاع الاسعار وانخفاض مستويات الدخل الفردية وانخفاض معدلات النمو يتبعه الكثير من الآثار السلبية، كل هذا بسبب ندرة الموارد والامكانيات والذي يلزم الدول اوقات الحرب والتسلح الى تحويل النفقات من الجوانب الانسانية والاقتصادية الى الجوانب العسكرية ويمكن توضيح اهم هذه المتغيرات والتي تتأثر بالإنفاق العسكري والتسلح.

اولاً- العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، تتطرق علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي من رأيين:-

الرأي الاول، حول تأثير الإنفاق العسكري على النمو: ان هذا الرأي يعتبر ان النمو كمتغير تابع والإنفاق العسكري هو متغير مستقل وهي تنطلق بافتراضين ايضاً هما:-

* **الفرض الاول:** يرى بأن الإنفاق العسكري يؤدي الى حفز النمو كون ان هذا الإنفاق يرفع إنتاجية الفرد ويطور المهارات الفنية الكامنة واذا انتقل هؤلاء الافراد بعد الخدمة العسكرية الى القطاع الخاص فانهم سيقدمون اضافات ايجابية الى الاقتصاد هذا وان للمنشأة العسكرية استخدامات مدنية ايضاً مثل المطارات والسكك والطرق والجسور وشبكات الهاتف، من جهة اخرى ترى الدراسات ان الإنفاق العسكري يقوم بحفز النمو عن طريق رفع الطلب الفعال والذي يشابه الى حد ما النموذج الكينزي⁽¹⁵⁾.

* **الفرض الثاني:** والذي يرى ان الإنفاق العسكري سبب رئيسي في عرقلة النمو من خلال الآثار السلبية للنمو على الإنتاجية في المجتمع، اذ ان الإنتاجية في القطاعات الحكومية وبالذات القطاع العسكري تعد متدنية جداً مما يجعلها عاملاً مهماً في عرقلة النمو يضاف الى ذلك ان الانفاق العسكري يزاحم الانفاق العام للأغراض السلمية، وخاصة التنمية منها، مما يعرقل من مستويات النمو في البلد وقد يصل الامر الى زيادة المديونية للبلد في ظل محدودية إيرادات الدولة.

الرأي الثاني، يرى ان النمو الاقتصادي الكبير يؤثر ايجابياً على التسلح و تقترض انه كلما ارتفع الدخل ادى الى تحمل برامج إنفاق عسكري عالية في هذا البلد.⁽¹⁶⁾

15- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مصدر سبق ذكره، ص: 112،40،39.
16- عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مصدر سبق ذكره، ص: 112،40،39.

ثانياً. اثر الإنفاق العسكري على الاستثمار الخاص.

يحصل تنافس كبير ما بين الإنفاق العسكري والاستثمارات الخاصة على نفس الموارد المحدودة، في هذه الحالة سوف تخصص موارد اكثر الى الإنفاق العسكري وموارد اقل الى الاستثمارات المدنية. وان هذا التنافس ما بين الإنفاق العسكري والاستثمار الخاص يتسبب بمزاحمة كبيرة للاستثمار ويشكل بيئة طاردة للاستثمارات ويتسبب بأثار سلبية ويمكن توضيح الدور الطارد للاستثمارات الخاصة الذي يمارسه الإنفاق العسكري :-

1- الايفاء بالحاجات العسكرية: يقوم الجيش بالاعتماد الكبير على التصنيع العسكري بهدف توفير احتياجاته من معدات ومستلزمات، وما يعرف بصناعة الطاقة الدفاعية وصناعة السلع الهندسية والإنتاجية والمعدات الالكترونية والمعدنية. وكل هذا يتطلب تخصيص موارد اكبر للصناعات العسكرية في ظل موارد محدودة مما يولد احلال تبادلي ما بين الإنفاق العسكري و الاستثمار.

2- تمويل النفقات العسكرية: تلجأ معظم الدول في تمويل نفقاتها العسكرية الى خيارات متعددة منها:- أ- اعادة تخصيص بنود الموازنة العامة: تحتوي الموازنة العامة على فقرات متعددة وكثيرة فأن من بعض هذه البنود لا يمكن المساس بها مثل (الاجور والرواتب واقساط الدين العام) حيث تعتبر هذه البنود بنوداً ثابتة اذ يتم تمويل الإنفاق العسكري على حساب بنود الموازنة المتغيرة وهي (الإنفاق الاستثماري والإنفاق على السلع الاجتماعية).

ب- تمويل الإنفاق العسكري من خلال زيادة فرض الضرائب العامة: ان فرض ضرائب جديدة يؤدي الى انخفاض الدخل المتاح وبالتالي انخفاض الادخار وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الذي يتسبب في انخفاض معدلات الاستثمار.⁽¹⁷⁾

ثالثاً. اثر الإنفاق العسكري على التضخم:

يرتبط اثر الإنفاق العسكري على المستوى العام للأسعار في بلد معين بحجم الجهاز الإنتاجي في هذا البلد. عندما يكون الجهاز الإنتاجي مرتبط بين العرض والطلب، إن النفقات العسكرية هي احدى اشكال الطلب في الاقتصاد فإذا كان ذلك الاقتصاد يحتوي على طاقة فائضة قادرة على امتصاص الطلب الاضافي المتولد من الإنفاق العسكري عندها سوف يكون الضغط التضخمي اقل احتمالاً⁽¹⁸⁾.

اما اذا كان ذلك الاقتصاد يعاني من قصور في العرض فأن الإنفاق العسكري المتصاعد سيعمل على فرض أعباء اضافية على ذلك الاقتصاد ويزيد من الاختناقات الموجودة في الإنتاج، ان الضغوط التضخمية تكون اقل احتمالاً بالظهور في الاقتصاد المتباطئ ذو الطاقة الفائضة، بينما تظهر بشكل اوضح في الاقتصادات التي وصلت لحالة الاستخدام الكامل⁽¹⁹⁾.

17- طلال محمود كداوي، مصدر سبق ذكره، ص:64-65.

18- Gerdesmeier, Dieter, Fundamentals of monetary policy in the Euro Area, 1st edition, Quion Institution (pty) Limited & bookboon.com ISBN978-87-403-0508-1 , 2013, P44-53.

19- Wald, Haskell P., "Fiscal Policy, Military Preparedness and Postwar Inflation", Readings in Fiscal Policy George Allen and Unwin Ltd, London, 1955, p156.

يعمل الإنفاق العسكري على تحويل جانب من الموارد المتاحة من الإنتاج المدني الى الإنتاج العسكري وبالتالي يؤدي الى زيادة نفقات الإنتاج المدني، وذلك بسبب التنافس بين الصناعة المدنية والعسكرية في الطلب على تلك الموارد، ومن ثم يؤدي هذا التنافس الى خلق ضغوط تضخمية تكون حداثها عند مستوى التشغيل الكامل في المجتمع، ان هذه الضغوط التضخمية قد تؤدي الى اختلال في ميزان المدفوعات بسبب ضعف القدرة على التصدير وارتفاع الاستيرادات، كما تؤدي الى ارتفاع اسعار عناصر الإنتاج بسبب انخفاض المعروض من تلك العناصر نتيجة توظيفها في الجوانب العسكرية⁽²⁰⁾.

رابعاً. البطالة: ترتبط البطالة بالأمن والتنمية ارتباطاً وثيقاً، ان عدم الاستقرار وغياب الامن يؤثر تأثيراً سلبياً على اعداد المشتغلين وبالتالي ظهور عوائق واعباء على عملية التنمية، هذا وأكدت الكثير من الدراسات على وجود علاقة سببية بين الامن والبطالة فكلما غاب الامن ارتفعت معدلات البطالة والعكس عندما ترتفع معدلات البطالة بسبب او بأخر يؤدي الى غياب الامن⁽²¹⁾. ان غياب الامن يستوجب تخصيص إنفاق عسكري كبير من اجل تأمين مقومات الاستقرار، ان هذه النفقات لا تقتصر على الاعتبارات الامنية بل تتجاوز ذلك الى اعتبارات سياسية واجتماعية واقتصادية. إن ضيق حجم السوق وتراجع معدلات نمو القطاع العام والخاص يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي تلجأ الدول الى زيادة الإنفاق العسكري من اجل تشغيل ما متيسر من اليد العاملة وزيادة حجم الطلب على الموارد العسكرية⁽²²⁾.

خامساً. اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاجتماعية. تعد العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاجتماعية احدى الظواهر التي امتاز بها الوضع الدولي نتيجة المطالبات المستمرة من الامم المتحدة والبرنامج الانمائي المتمثل بإيلاء مزيداً من الاهتمام وتحقيق تقدم في مجالات التنمية الاجتماعية، ويقابله سباق تسلح بين الدول وزيادة كبيرة في النفقات العسكرية مما يشكل عقبة كبيرة امام تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية في البلدان النامية ومن اهم تلك المتغيرات التي يقترن اسمها بالتنمية الاجتماعية:

سادساً. التعليم والصحة: تعد مؤشرات الصحة والتعليم من اهم المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتنمية البشرية ان الحالة الصحية تعطي مؤشراً كبيراً للتنمية البشرية وترتبط بعلاقة كبيرة في الدخول والحد من الفقر، إضافة الى ان التنمية لا يمكن ان تتحقق في أغلب الدول وبالأخص في الدول النامية إلا بوجود فئة متعلمة. وان النجاح وتحقيق هذه الاهداف المتعلقة بالعملية التنموية تتطلب درجة عالية من التعليم والمعرفة⁽²³⁾، ويعتبر التعليم سبباً رئيساً في تطوير المورد البشري وتظهر علاقة واضحة وقوية بين التعليم ومستوى الدخل على صعيد الفرد والمجتمع⁽²⁴⁾، ان ارتفاع معدل الإنفاق العسكري نسبة للإنفاق العام والمغالاة الواضحة في العديد

20- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، ط6، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص115.

21- تركي محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 42، 2006، ص366,365.

22- هيثم كريم صيوان، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاد العراقي 2016..

23- علي كاظم هلال، الإنفاق العسكري واثره على التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012، مصدر سبق ذكره، العدد20، 2015.

24- مالكولم جيلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، مصدر سبق ذكره، ص360.

من موازنات الدول على قطاعي الامن والدفاع يقابله نسب متناقصة من التخصيصات على الخدمات الاجتماعية وبالات قطاعي الصحة والتعليم، ان من شأن هذا التفاوت في تخصيصات الموازنة ما بين تخصيصات الدفاع والتخصيصات على الخدمات الاجتماعية ان يؤدي الى نقص الخدمات الضرورية وتقصي الامراض والابوة وتردي الواقع الصحي وانخفاض مستويات التعليم إضافة الى نسبة كبيرة من التسرب في المدارس خاصة في ظل إيرادات عامة محدودة⁽²⁵⁾.

وفي تقرير مهم اذاعته هيئة الامم المتحدة، تبين ان اكثر من (400) الف ما بين عالم وباحث من بلدان العالم المختلفة يكرسون مجهودهم من اجل خدمة الإنتاج الحربي والدمار، وان العاملين في القطاع العسكري يصل الى ما يقارب (82) مليون وان هذا العدد يتجاوز اعداد الكوادر التدريسية في المدارس والمعاهد والجامعات على مستوى العالم، وذكر التقرير نفسه ان دول العالم تنفق ما يقارب (450) دولار كمتوسط من اجل تعليم طفل واحد، بينما تنفق ما يقارب (5600) دولار من اجل تدريب جندي واحد، ويضيف التقرير نفسه ان عملية مكافحة مرض الجدري مثلاً في اسيا وافريقيا استغرق تقريباً عشرة سنوات من اجل القضاء عليه انفقت هيئة الصحة العالمية حوالي (83) مليون دولار، وهو ما يقارب ثمن قاذفة قنابل استراتيجية واحدة. بالإضافة الى انه يمكن القضاء على المرض القاتل الملاريا الذي يفتك بأرواح مليون فرد سنوياً على مستوى العالم مقابل (6-7) ساعات من النفقات العسكرية والتي تساوي (700) مليون دولار⁽²⁶⁾.

سابعاً البيئة: ان القرن العشرين وبدايات القرن (21) قد شهدت تزايداً في الحروب الكبرى والصراعات والنزاعات الداخلية والاقليمية ولا تزال الكثير من الدول ولحد هذا اليوم تشهد مزيجاً من النزاعات الداخلية الدولية، فضلاً عن موجات من الارهاب الدول التي تشكل مجموعة من الطبقات السببية المتداخلة والتي تتراوح بين السياسية و"الايدولوجية" وصولاً الى الاسباب التجارية والاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية. والتي تعد من احد الدوافع الممكنة للنزاعات فجميعها تمارس أثراً مزدوجاً على البيئة هما :

- **الاثار المباشر:** هو ذلك الاثر الذي يتصل مادياً وبشكل مباشر بالعمليات العسكرية واعمال العنف التي تظهر خلال الامد القصير، كارتفاع اعداد الضحايا والتلوث البيئي الناجم عن قصف مدفعي للأبنية والمساكن والمصانع والمزارع، فضلاً عن الدمار المتعمد للموارد الطبيعية والمخلفات العسكرية وحطام البنية التحتية المستهدفة والتي تسبب اضراراً بيئية جسيمة .

- **الاثار غير المباشر:** وهي تلك الاثار التي تكون مرتبطة مباشرة بالعنف والنزاع ولكنها تتفاعل عادة مع شبكة عوامل تتوزع ما بين عوامل اقتصادية و اجتماعية، وتتوزع اثارها زمانياً ما بين امد (قصير ومتوسط وطويل) كالنازحون والفقر وتلكؤ تنفيذ المشاريع الخدمية وانهيار الادارة البيئية وانخفاض تخصيصات الاستثمار لحماية البيئة .

25- والي الدين فضل الله. الإنفاق العسكري واثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان للفترة 2000-2013، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، مجلد7، العدد27، ص:295.
26- زيد بن محمد الرماني، مصدر سبق ذكره، ص 46، 36، 26، 21.

ان قوة الاثر البيئي المباشر وغير المباشر والتي، تعرف بـ "الاثار المتلازمة" تعمل على تغيير مسار التنمية المستدامة وبالاتجاه العكسي، والذي يضيع على البلدان الداخلة في الصراع حقها في نمو مستدام وجودة نوعية حياة عالية لسكانها، وبيئة مستدامة خضراء وحق الجيل الحالي و الاجيال القادمة جاعلة من فرص التنمية فرصاً ضائعة⁽²⁷⁾.

ثامناً للهجرة والتهجير. تعتبر الهجرة والتهجير من العوامل الاجتماعية المهمة التي تبين تأثير اختلال الامن على المتغيرات الاجتماعية، وبالتالي تأثيرها على التنمية كون ان تردي الحالة الامنية تؤدي الى تقويض التنمية عن طريق عامل الهجرة، والذي يؤدي الى غياب الكفاءات المهنية والعلمية ورجال الاعمال عن عملية التنمية بسبب الهجرة والتهجير ان الهجرة والتهجير لها تأثير كبير على التنمية. حيث تؤدي الى نقص التمويل الداخلي نتيجة انخفاض الامكانيات البشرية والمالية وغيابها عن العملية التنموية، الذي يسهم في انخفاض معدلات النمو وتدني المستوى المعيشي والذي يزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر، وبالتالي يوسع دائرة التهديدات غير المسلحة الموجهة للأمن⁽²⁸⁾، وتعد الهجرة واحدة من اهم المشاكل التي تعاني منها أغلب دول العالم ومن ابرز عمليات الهجرة التي مرت بها المجتمعات هي عملية الهجرة الى شمال غرب واربعا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي دمرت بنيتها التحتية بسبب الحرب وانهك اقتصادها بسبب الإنفاق العسكري الكبير، اذ بلغ عد المهاجرين الى واربعا ما يزيد على (11) مليون مهاجر من العمال وبلغ نسبتهم واحد الى كل سبعة عمال من الحرفيين اليدويين وان أغلب هؤلاء المهاجرين هم من الافارقة والاسيويين والعرب⁽²⁹⁾، واستمرت موجات الهجرة المتتالية بسبب الحروب وكان ابرزها في الزمن القريب هي هجرة السوريين، بسبب الحروب والصراعات فبسبب الصراع المستمر منذ سنة (2011) اضطر نحو (5) ملايين سوري الى النزوح داخل سوريا. اذ شكل هذا العدد ما يقارب نحو ثلث السكان واضطر ايضاً اكثر من (2) مليون سوري الى الهجرة خارج بلادهم، وحسب تصريحات مفوضية اللاجئين ان نحو (97%) من هؤلاء فضلوا الاستقرار في دول الجوار مثل لبنان والاردن وتركيا والعراق بصورة شرعية وغير شرعية هرباً من الحرب، اما النسبة الاقل من بينهم فضل الهجرة الى الاتحاد الاوربي⁽³⁰⁾، جاء مترافقاً مع هجرة السوريين هجرة العراقيين بسبب الحرب والنزاعات اذ وصلت اعداد المهاجرين الى مستويات كبيرة وصفت بالأعداد المربعة، اذ كان العدد كبير جداً نسبة الى عدد المهاجرين على مستوى العالم⁽³¹⁾. وتبقى موجات الهجرة مستمرة طالما هناك اسباب مسببة تؤدي الى ازدياد عمليات الهجرة والتهجير ومن اهم هذه الاسباب هي الحروب والصراع.

27- قصي عبود الجابري و وفاء جعفر المهدي، الأثر البيئي للنزاعات في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة المطلوبة، بحث غير منشور مقدم خلال وقائع مؤتمر في الجامعة العراقية، ص3-4.

28- هاشم نعمة فياض، دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، بغداد، دار الرواد للطباعة والنشر، 2006، ص8.

29- جيروم شاهين، من تاريخ الهجرة وموجاتها، جريدة البلاد السعودية، العدد 22311، 6-8-2018.

30- هجرة السوريين بسبب الحرب الاكبر في العالم منذ ثلاثة عقود، الحرة-الشرق الاوسط. متاح على الرابط :

<https://www.alhurra.com/a/syrian-refugee-crisis-biggest-in-the-world-3-decades/234678.html>

31- العراقيون أكثر المهاجرين من الشرق الأوسط، الصباح الجديد، ترجمة: سناء البديري، عن موقع الجورنال نيوز. انظر في:

<http://newsabab.com/newspaper/83492>

المحور الثالث اثر الإنفاق العسكري على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للمدة 1990-2016.

اولا الاستثمار: يؤثر الامن في التنمية بشكل كبير من خلال الاستثمار وذلك عن طريق توقف الكثير من المشاريع الخدمية والانتاجية بسبب تردي الوضع الامني، مقابل ذلك تؤثر التنمية على الامن عن طريق الاستثمار بعد غياب الخطط السليمة ليزداد التلكؤ في المشاريع المختلفة لتظهر بعدها مشكلات اقتصادية واجتماعية وفي مقدمتها تدني المستوى المعاشي للأفراد وما يرافقه من توسع في معدلات البطالة وانتشار ظاهرة الفقر لتزداد بذلك التهديدات غير المسلحة تجاه الامن، ان الوضع الامني في العراق يعد احد الركائز الرئيسية لبيئة الاستثمار العراقية وان احراز اي تقدم ملحوظ على الصعيد الامني والسياسي سوف يجعل من البيئة الاستثمارية اكثر جذبا لتدفقات الاستثمار، ومن اجل تحسين هذه البيئة ينبغي العمل على اصلاح الوضع السياسي من خلال تعزيز المشاركة السياسية و ارساء الاسس الصحيحة للمصالحة المجتمعية، بالإضافة إلى العمل المشترك مع دول الجوار والتي يشكل التعاون الامني معها احد اهم الركائز الاساسية التي تعزز الامن في العراق، والذي يتطلب عمل مشترك لكافة الاطراف السياسية.⁽³²⁾، ان الاستثمار في العراق سواء كان محلي ام اجنبي وبشقيه المباشر وغير المباشر لم يأخذ مداه الحقيقي على كافة الاصعدة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية ويعود ذلك لعدة اسباب منها امنية او سياسية او اقتصادية⁽³³⁾.

بعد التغيير الذي حصل عام (2003) سواء في الواقع الاقتصادي ام السياسي بات العراق بحاجة كبيرة للاستثمارات الاجنبية والمحلية والتي تعد ضرورة من الضرورات التي تحقق التطور والنهوض بالبلد ثم بلوغ الاهداف التنموية، ومنذ اول سنة دخلت فيها قوات التحالف إلى العراق اتخذ الحاكم المدني (بول بريمر) القرار المرقم (39) لسنة (2003) الذي يمثل الاطار القانوني امام الاستثمار الاجنبي وكخطوة اولية لتهيئة المناخ المناسب من اجل قدومها إلى العراق⁽³⁴⁾، وبعدها صدر قانون الاستثمار المرقم (13) لسنة (2006) المتضمن العديد من الاجراءات الايجابية للاستثمار المحسوبة لصالح الاستثمارات الاجنبية المباشرة.⁽³⁵⁾ لكن رغم ذلك توقفت اغلب المشاريع الاستثمارية وبالأخص في تلك المناطق التي شهدت انعدام الامن وعمليات عسكرية، اذ توقفت مشاريع البنى التحتية وقطاع الاسكان لكلا القطاعين الخاص والحكومي والذي اثر سلباً على الاقتصاد العراقي، فالواقع يشير الى عزوف الشركات الكبرى من المساهمة والدخول في المشاريع العراقية التي تطول فيها فترة استرداد رأس المال بسبب غياب الامن والاستقرار.⁽³⁶⁾

32 - كاظم احمد البطاط و اخرون، واقع البيئة الاستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، 2016- المجلد 5- العدد 17- ص 49.

33 - نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط البصرة- مؤسسة وارث، 2008، ص 107.

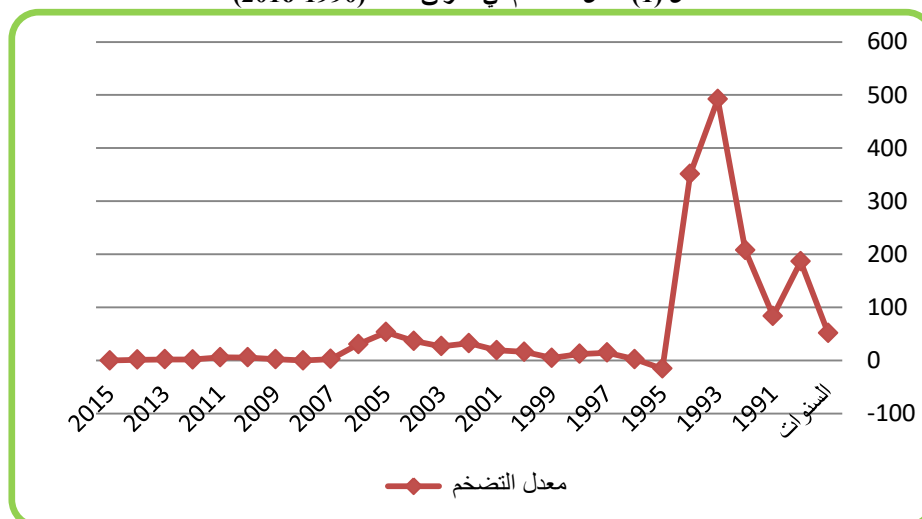
34 - لورن اوزلو، تنمية واعاد بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد- مركز العراق للأبحاث، ط1، 2006، ص 53.

35 - عبد الحسين جليل، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد 8، 2007، ص 22.

36 - عباس علي محمد، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007، مركز العراق للدراسات، ط1، 2013، ص 249.

ثانياً التضخم: ان تدهور الوضع الامني له دور كبير في التأثير على اسعار السلع والخدمات من خلال انخفاض انتاج السلع المدنية وقلة المعروض منها نتيجة الحروب التي توالى، ومن ثم العقوبات التي فرضت على العراق في عقد التسعينات يرافقه نفقات عسكرية ضخمة لتمويل الحروب والنزاعات بالاسلحة والاعتدات سواء كانت محلية ام عسكرية وتتضح مستويات التضخم لمدة الدراسة في الشكل (1):

شكل (1) معدل التضخم في العراق للمدة (1990-2016)



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء/ سنوات متفرقة.

بصورة عامة تعرضت اسعار السلع والمواد الاستهلاكية وخصوصا السلع الغذائية في العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي إلى طفرات جنونية، ويعود السبب الرئيسي لتغير الاسعار هو عدم قدرة العرض على مواجهة الطلب وذلك لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق التي قيدت بشكل كبير الاستيرادات، وبالتالي انخفاض المعروض من السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى ان العقوبات شملت الصادرات والتي تعد المصدر الاساسي لتمويل البلد من العملة الصعبة، ان فرض عقوبات على صادرات العراق ادى إلى حدوث نقص كبير في العملة الصعبة، مما جعل من الحكومة منذ ذلك الوقت ان تقوم بطرح كميات كبيرة من الدينار العراقي في الاسواق المحلية وفي اسواق البلدان المجاورة من اجل الحصول على العملة الصعبة، الامر الذي ادى إلى تدني قيمة العملة المحلية يقابلها ارتفاع كبير في اسعار السلع والخدمات⁽³⁷⁾. حيث نجد من تتبعنا إلى مسار التضخم في الشكل (1) نجد ان معدلات التضخم ارتفعت بشكل كبير سنة (1991) اذ بلغت (186,5%) وذلك بسبب حرب الخليج الثانية التي استنزفت الكثير من الموارد. اذ وصل العبء الدفاعي لهذه السنة نحو (12,2%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي واستمرت معدلات التضخم بالارتفاع بشكل مخيف وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية على العراق⁽³⁸⁾ لكنها تراجعت بشكل كبير في عام (1996) اذ وصلت إلى (- 15,4%) بسبب توقيع العراق لمذكرة

37- انظر تقرير الامم المتحدة (Juvier perez de cular) المقدم إلى مجلس الامن بتاريخ (20-3-1991) المرقم (s/22366) ص 3,4.

38- خلاصة ورقة البروفيسور ادمون جوف، الاستاذ في كلية الحقوق – جامعة رينيه ديكارت ، باريس الخامسة ، الحظر ومشكلة العقوبات

النفط مقابل الغذاء والدواء وفق احكام القرار (987)⁽³⁹⁾، وبعدها استمرت معدلات التضخم بالارتفاع نتيجة الاصدار النقدي الجديد لمواجهة النفقات مع وجود نوع من الاستقرار في الاسعار حتى عام (2002) ليرتفع بعدها عام (2003) إلى (32%) بسبب تردي الوضع الامني اما بعد عام (2003) حيث شهدت المدة ما بعد سقوط بغداد زيادة في معدلات التضخم واستمرت معدلات التضخم بالارتفاع إلى عام (2006) وذلك بسبب تزايد معدلات الاستهلاك⁽⁴⁰⁾ في الكثير من المجاميع الاقتصادية وبنسب متفاوتة ومختلفة إذ ارتفعت نسبة التضخم في الوقود إلى (77,1%) والايجار بنسبة (28,1%)، اما النقل فأرتفع بنسبة (26,8%)، والمواد الغذائية (12,9%)، اما السلع والخدمات المتنوعة (17,7%)، والخدمات الطبية (10,4%)، كل هذا ساهم بشكل سلبي في التأثير على الانشطة الاقتصادية⁽⁴¹⁾.

ثالثا/ البطالة والتشغيل، لقد برزت ظاهرة البطالة وصارت واضحة بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق سنة (1990) اذ بلغت (5,5%) من اجمالي قوة العمل وبنسبة تغير بلغت (48%) عن السنة التي سبقتها وسبب ذلك يعود الى الظروف السياسية والاقتصادية والتي دفعت نسبة كبيرة من القوى العاملة للتوجه الى العمل في الاعمال الهامشية حتى وصلت البطالة الى نقطة حرجية في مسار الاقتصاد⁽⁴²⁾، واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع عقب حرب الخليج الثانية وما خلفته من خلل وارتباك في مختلف الانشطة الاجتماعية والاقتصادية والذي اضعف برامج التنمية هذا من جانب اما من الجانب الاخر تراكمت مع تزايد معدلات البطالة تخفيض التعيينات بقرار حكومي بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد سنة (1997)⁽⁴³⁾، لتصل إلى (15,4%) من اجمالي قوة العمل اي ان معدل البطالة تضاعف ثلاث مرات تقريباً منذ بداية الحرب سنة (1990)، واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع بعد عام (2003) بسبب التغير الذي حصل ضمن الاطار السياسي والاقتصادي الذي تزامن مع انعدام الامن، حيث العنف والارهاب والمظاهر المسلحة والفساد المالي و الاداري والتكؤ الحاصل في المشاريع والتوقف شبه التام للمشاريع الانتاجية والخدمية. يتزامن مع قرار حل وزارة الاعلام والداخلية والدفاع ودوائر رئاسة الجمهورية السابقة، كل هذه الاسباب ادت إلى توليد جيش من العاطلين⁽⁴⁴⁾. اذ بلغت نسبة البطالة سنة (2003) نحو (28,1%) من اجمالي قوة العمل، هذا واستمرت البطالة بالارتفاع بالتزامن مع الوضع الامني المرتبك لتشكل ما يبلغ اكثر من ربع قوة العمل⁽⁴⁵⁾، بالإضافة إلى الدمار الذي حل بالقطاعين الصناعي والزراعي والذي ادى إلى انخفاض اساهمهما بالنواتج المحلي الاجمالي ليصل (6,5%) للقطاع الزراعي، و (1,5%) للقطاع الصناعي كمتوسط بعد (2003)، في حين ارتفعت

39- فيوليت داغر، تقرير عن العقوبات الاقتصادية على العراق، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 أيار/مايو 1999.

40- محمد جابر الانصاري، العرب والسياسة ابن الخلل، ط2، بيروت، دار الساقى، 2000، ص 97,95.

41- سعد زغول بشير، التضخم في الاقتصاد العراقي 2003-2011 احصاءات الارقام القياسية لمركز التدريب والبحوث الاحصائية الجهاز المركزي للاحصاء، ص3,4.

42- حسين عباس حسين الشمري و عبد الجاسم عباس على الله، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد16، العدد3، 2014، ص190-191.

43- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق، 2008، ص209.

44- نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008، ص84.

45- ظافر طاهر حسان، العراق والاحتلال الامريكي، بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد 36، ص204.

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من (5%) عام (2002) إلى أكثر من (70%) ما بعد (2003) والذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة⁽⁴⁶⁾.

بعد عام (2003) اصدر الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) قراراً بحل الجيش العراقي والمؤسسات التابعة له والذي كان يتراوح عدده أكثر من (400) ألف جندي فضلاً عن حل الاجهزة الامنية والمؤسسات التابعة لها⁽⁴⁷⁾، وقد أدى هذا القرار الى رفع معدلات البطالة في العام نفسه الى (20,86%) من اجمالي قوة العمل، كما أدى هذا الاجراء الى تردي الوضع الامني وانهياره مما أدى الى اعادة تشكيل الجيش العراقي من جديد بتاريخ (23-7-2004) تكون من (17) فرقة لكل فرقة (4) ألوية بالإضافة الى القوات الجوية والبحرية والحرس الوطني⁽⁴⁸⁾، وبلغ معدل البطالة في سنة (2004) ما يقارب (26,8%) بعدها حصل انخفاض تدريجي في معدلات البطالة في سنة (2005) بسبب اعادة تشكيل القوات المسلحة، وقد بلغ عدد القوات المسلحة لمنتسبي الامن والدفاع عام (2004، 2005) أكثر من (700) ألف منتسب⁽⁴⁹⁾، وازداد هذا العدد بعدها الى (1060000) منتسب سنة (2011) اذ كان حجم الإنفاق العسكري لتلك السنة (4.9) ترليون دينار، نلاحظ انه في السنوات الاخيرة حصل انخفاض تدريجي في معدلات البطالة وهذا يتعلق بعدة اسباب اهمها انخراط الكثير من هؤلاء العاطلين الى صفوف القوات المسلحة و اجهزة الشرطة و صفوف الحشد الشعبي، اذا وصل اعدادهم ما بين (120-150) ألف مقاتل⁽⁵⁰⁾، وهذا عدد كبير ومؤثر استطاع ان يمتص اعداد كبيرة من البطالة اذا وصلت نسب البطالة الى (12,7%) من اجمالي قوة العمل سنة (2014)، و (7,72%) من سنة، وتم تخصيص مبالغ كبيرة لهم تصل نحو (1.16) ترليون دينار سنة (2016)⁽⁵¹⁾، في حين بلغ مجموع الإنفاق العسكري للسنوات الثلاثة الاخيرة نحو (26) ترليون دينار وذلك لتعزيز الامن والدفاع والاستقرار وبناء القدرات الامنية والدفاعية والحاجة الى تسليح القطاع العسكري بالعدة والعدد لأهداف الامن ومواجهة التهديدات سواء كانت خارجية ام داخلية، ايضاً يوجد العديد من التحديات لخطط التنمية التي تستهدف تخفيض معدلات البطالة في العراق ومن اهم هذه التحديات هي⁽⁵²⁾:

1- تذبذب ايرادات العراق النفطية الذي يولد عجزاً ملحوظاً في الموازنة العامة والذي ينعكس على طبيعة سياسة النفقات والتي امست نفقات انكماشية بشكل ملحوظ وخصوصاً النفقات الاستثمارية مما أدى الى تعزيز حدة الركود الاقتصادي في العراق والقدرة على توليد فرص جديدة للعمل.

2- محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي متأثر بغياب البيئة الجاذبة للاستثمار.

3- غياب جهة مركزية موحدة مسؤولة عن التشغيل في العراق.

46- شذى خليل، عشوائيات العراق ورقة لكسب اصوات الناخبين، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018.

<http://albaghdadiyagroup.com/news/corruption/ashoaat-alaraq-orqt-lksb-asoat-alnakhben>

47- <http://www.ahram.org.eg/archive/2003/5/24/FRON12.HTM>

48- https://www.marefa.org/القوات_المسلحة_العراقية

49- <http://arabic.people.com.cn/31662/6362912.html>

50- https://ar.wikipedia.org/wiki/القوات_المسلحة_العراقية

(51) بغداد. احتياجات الحشد الشعبي، قناة الفرات، متاح على اليوتيوب : <https://www.youtube.com/user/forattube>

(52) خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، وزارة التخطيط، جمهورية العراق، ص 53.

4- اتساع الحدود للأعمال غير المنظمة في العراق.

5- استمرار تراجع دور القطاع الصناعي والزراعي في تحقيق اضافات حقيقية للنتاج المحلي والذي من شأنه يوسع حدة الاختلالات في توزيع قوة العمل والذي يؤثر سلباً في نسبة البطالة والعمالة الناقصة.

رابعا/ المديونية: في بداية التسعينات واجهت السياسة الاقتصادية في العراق تحدي كبير تمثل في تفاقم الدين العام الناتج عن العمليات، العسكرية خلال الحرب، إذ توجب على العراق ايفائها، اذ وصل الدين العام بنحو (50%) من دخل النفط العراقي لعام (1990)⁽⁵³⁾. بلغ اجمالي الدين نحو (91384) مليون دينار وبلغ نصيب الفرد العراقي من هذا الدين ما يقارب (5.108105) مليون دينار في حين بلغ الإنفاق العسكري لنفس العام (4311) مليون دينار ، كما بلغ الدين العراقي عام (1991) ما يقارب (21) مليار دولار تمثلت بالتزامات العراق لدول الخليج وحدها، ونظراً لعدم قدرة العراق على ايفاء التزاماته تجاه الديون المتراكمة ازدادت الفوائد المحتسبة على تلك القروض بسبب القرارات الدولية المفروضة بالخصوص بعد (1991)⁽⁵⁴⁾، تزايدت الديون العراقية لتبلغ اقصاها سنة (2004) اذ قدرت هذه الديون بنحو (464110) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (407%) وبلغ نصيب الفرد من اجمالي الدين ما يصل الى (25.19735) دينار وبلغ الإنفاق العسكري (894354) مليون دينار بمعدل تغيير سنوي بلغ (130%) عن السنة التي سبقتها، وبفعل تراكم الديون في تلك الفترة اصبحت الجهات الدائنة تحدد ما تريد من معدلات فائدة تفرض على اصول تلك الديون⁽⁵⁵⁾. عند تتبع مسار الديون العراقية نرى بأن الديون ازدادت بشكل كبير للمدة (2004-2006) اذ بلغ حجم الدين (186021778) مليون دينار لسنة (2004) وبلغ (148097000) مليون دينار لسنة (2005) وبعدها انخفض الى (95422175) مليون دينار سنة (2006) اذ بلغ نصيب الفرد من اجمالي الدين العام على التوالي (6854.408) و (5296.177) و (3312.12) الف دينار على التوالي وكان ذلك بسبب الوضع الامني المرتبك الذي ادى الى تزايد الإنفاق العسكري بشكل كبير اذ احتل العراق المرتبة (39) عالمياً، من ضمن تسلسلات الجهات العالمية التي تلقت الاسلحة التقليدية الرئيسية حيث استورد العراق في تلك المدة من الاسلحة الرئيسية، فقط ما يصل الى (695) مليون دولار وقد توزعت بحسب السنوات، عدا سنة (2003) لعدم توفر البيانات⁽⁵⁶⁾.

بعدها اخذ اجمالي الدين العام بالتذبذب بعض الشيء بالخصوص بعد تراجع الارهاب اذ إن الوضع الامني بدأ بالتحسن في نهاية (2006) مع بداية تشكيل مجالس الصحو⁽⁵⁷⁾، ويتضح هذا من الشكل (2).

53- عباس النصر اوي، العقوبات الاقتصادية الدولية وعواقبها على العراق، 2002 ، متاح على شبكة الانترنت: <http://www.althakafaaljadeda.com/296/abas.htm>

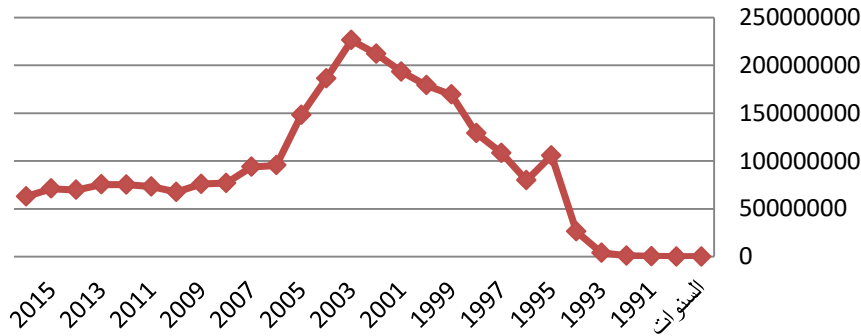
54- داليا عبد السلام العزاوي، الديون والتعويضات ودورها في اعاقه فرص التنمية في العراق (1990-2008)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص79.

55- مظهر محمد صالح، 2003، متاح على الموقع الالكتروني : [http://www.Aljazeera.net/program/Iraq after war.](http://www.Aljazeera.net/program/Iraq%20after%20war)

56 - بيتر ستالنهايم، الإنفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ترجمة عمر الايوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2008، ص51، 510.

57 - محمد علي زيني الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ط4، 2009، ص357.

شكل (٢) اجمالي الدين الخارجي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)



المصدر: البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المؤشرات السنوية للمدة (1990-2016).

خامساً-الصحة: ان القطاع الصحي هو المتغير الاجتماعي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين الامن والتنمية، عن طريق دوره في تهيئة الكوادر الطبية والخدمات العلاجية والوقائية التي تعد ضرورة من ضرورات استمرار الحياة، سواء لبلوغ الامن والاستقرار داخل المجتمع ام لتحقيق الاهداف التنموية فقد ادت الصحة دوراً بارزاً في اظهار الآثار المتبادلة بين الامن والتنمية هذا ويعد مؤشر الصحة احد اهم المؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية، ان الحالة الصحية وحالة التغذية الجيدة تعطي مدلولاً واضحاً على حالة التنمية البشرية ولها علاقة كبيرة في الدخول والحد من الفقر ومن ثم النمو الاقتصادي⁽⁵⁸⁾. ولقد كان القطاع الصحي في العراق يعد واحداً من افضل الانظمة الصحية في المنطقة وممولاً من قبل الحكومة المركزية، وألتي تقدم كافة الخدمات الصحية مجاناً للجميع، لكن الظروف التي مرت بالعراق قد اثرت عليه بشكل كبير⁽⁵⁹⁾، مع ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق الصحي قليلاً وذلك لتأمين متطلبات علاج الاصابات والمشاكل الصحية التي رافقت الحروب بداية التسعينات بعدها تراجعت نسبة الإنفاق على الصحة للمدة (1993-1996) والتي ترافقت مع العقوبات الاقتصادية⁽⁶⁰⁾، اذ كان يقابل هذا التراجع في النفقات على الصحة تراجع كبير في الحالة الصحية لعموم المواطنين وبالأخص الاطفال والنساء، اذ انقلبت الاوضاع رأساً على عقب منذ عام (1991) اذ سجلت مؤشرات القطاع الصحي تراجعاً ملحوظاً من حيث شحة الادوية وباقي المستلزمات الطبية يرافقها انخفاض كبير في حجم التخصيصات المالية الموجهة لهذا القطاع مع مغادرة الكثير من الكوادر الطبية العراقية والاجنبية بسبب الاوضاع المأساوية والذي اثر بطبيعة الخدمات الطبية المقدمة الى المواطنين لذا ادى الى انخفاض المؤشرات الصحية، منها زيادة

58- Jere, Berham, food, Health and Development, in Asseas about poverty. Inequality and Growth. Program. Press. 1991. Pp 79-91.

59- Richard Garfield, "challenges to health service Development in iraq" Iancet, 18 October 2003. P9.

60- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و بيت الحكمة، جمهورية العراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، 2008، ص119.

عدد وفيات الاطفال الرضع حيث بلغ (101) حالة لكل (1000) ولادة عام (1999) وانخفض العمر المتوقع عند الولادة من (65) سنة عام (1980) الى (59) سنة عام (1999).⁽⁶¹⁾

لقد اشارت مجلة لا نسيت البريطانية المهمة بالشؤون الطبية الصادرة عام (2006) ان عدد الوفيات قد بلغ في العراق (634964) شخصاً منهم (601627) شخصاً بسبب اعمال العنف المسلح والارهاب منذ عام (2003) لغاية (2006)⁽⁶²⁾، واكد تقرير وزارة الصحة ان عدد الجرحى والشهداء في العمليات الارهابية في عام (2010) قد بلغ (13788) جريح و (3257) شهيد⁽⁶³⁾.

لقد انخفض نصيب الفرد الواحد من الإنفاق الصحي للمدة (1990-2003) اذ بلغ قيمةً متدنية جداً يمكن ملاحظتها في الجدول (1) ملحق (1) اذ بلغ اقصاها سنة (2002) حيث لم تتعدى (10) الف دينار أي ما يقارب (8) دولار بنسبة اقل من (1%) من الناتج المحلي الاجمالي في حين بلغ نصيب الفرد من الإنفاق العسكري لنفس العام (28) الف دينار بنسبة (1.8%) من الناتج المحلي الاجمالي اما السنوات التي تلت عام (2003) بدأ عندها الإنفاق الصحي بالتزايد وفي عام (2004) بلغ تخصيصات الصحة ما يصل الى (1.7) ترليون دينار والذي يشكل نسبة (3.3%) من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل تغير بلغ (146%) عن السنة التي سبقتها اذ بلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الإنفاق (65) الف دينار، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع بالخصوص بعد (2007) وذلك بسبب تحسن الاوضاع الامنية آنذاك الى ان وصل اقصاه عام (2013) اذ بلغ ما يقارب (5.2) ترليون دينار والذي شكل (1.7) من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل تغيير بلغ (20%) وبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الإنفاق ما يصل الى (149) الف دينار لكن رغم هذا التحسن نلاحظ في المقابل ان تخصيصات الدفاع تفوقت بنسب تصل الى الضعف فنجد ان الإنفاق العسكري قد بلغ عام (2013) تقريباً (9) ترليون بمعدل تغيير بلغ (88%) هذا وبلغت نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الاجمالي (3.3%) وبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الإنفاق تقريباً (259) الف دينار وكان ذلك بسبب اضطراب الوضع الامني وما يتطلب من ارتفاع في النفقات العسكرية بعدها تراجعت معدلات الإنفاق الصحي في السنوات الثلاثة الاخيرة بالخصوص سنة (2015) اذ بلغ حجم الإنفاق على الصحة (4) ترليون دينار بمعدل تغيير بلغ بمقدار سالب (-11.7%) وشكل نسبة (1.95%) من الناتج المحلي اذ بلغ نصيب الفرد الواحد من التخصيصات الصحية (110) الف دينار لكن مع تصاعد عمليات التحرير للمدن التي سيطرت عليها عصابات الارهاب والذي يتطلب نفقات عسكرية ضخمة حيث نجد ان الإنفاق العسكري بلغ للسنة ذاتها (11) ترليون دينار بمعدل تغيير يصل الى (45%) وشكلت نسبته (5.3%) من الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ نصيب الفرد السنوي من هذا الإنفاق ما يصل الى (300) الف دينار.

نلاحظ مع ارتفاع تخصيصات الصحة في بعض السنوات لكن هذا الارتفاع لن يكفي اذ ان نتيجة غياب الأمن والاستقرار اخذ القطاع الصحي بالتدهور نتيجة تردّي الامن ادى الى تراكم المشكلات الصحية من خلال

61- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2002)، ابو ظبي، دار الفجر، 2003، ص240.

62- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي و بيت الحكمة، مصدر سابق، ص66.

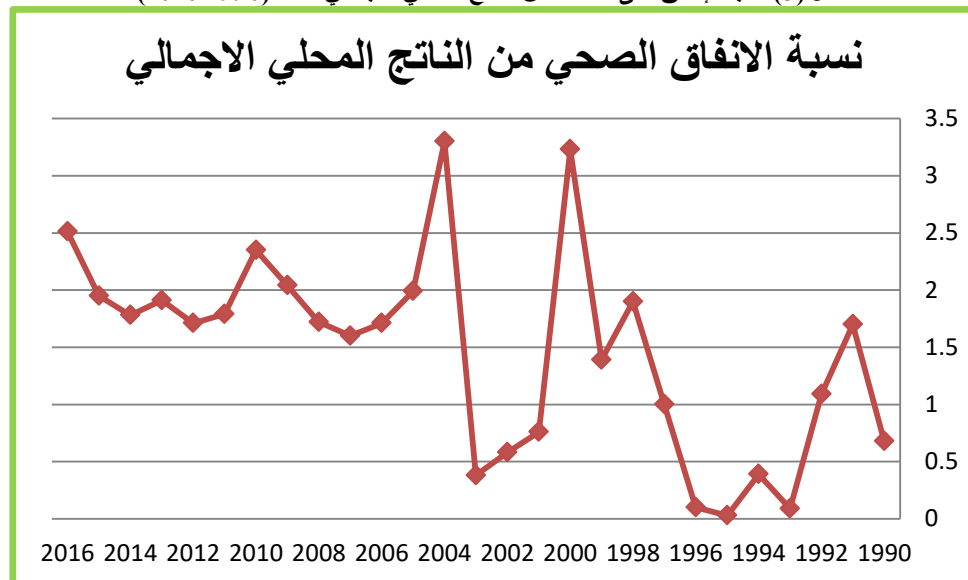
63- وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2010، جمهورية العراق، ص 40.

عمليات السلب والنهب والتخريب للبنى التحتية كل هذا ساعد في انتشار الاوبئة والامراض تراكمت مع ازدياد اعداد القتلى والجرحى بسبب الاعمال الارهابية واعمال العنف، اذ كان معدل الوفيات يزداد مع زيادة انهيار الامن، فأكثر الذين يموتون في المستشفيات العراقية، كان بالإمكان انقاذهم اذا توفرت كواثر طبية متدربة كافية مع توفر المستلزمات والتجهيزات اللازمة فضلاً الى توافر اطار امني سليم لعمل هذه المؤسسات.⁽⁶⁴⁾

ان هذه الاوضاع الصحية المتدنية ساعدت على انتشار الامراض والوبئة واخذت دوراً سلبياً زادت من حالة عدم الاستقرار وغياب الامن اذ شجعت وحفزت بعض الافراد الذين هم من الشرائح الفقيرة والمعدومة للانضمام الى المجاميع الارهابية لتي تستخدم العنف، كوسيلة للعيش.⁽⁶⁵⁾

يتضح من تحليل نسب الإنفاق الصحي ان الاهمية النسبية لتخصيصات الإنفاق على الصحة تعد من الاولويات المتأخرة مقارنة بتخصيصات الدفاع، وذلك بسبب الظروف التي مر بها العراق والتي يتطلب إنفاق عسكري ضخم والذي ادى الى استنزاف كبير في القدرة المالية والمادية للبلد

شكل (3) نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2016-1990)



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متفرقة

بالرغم من تزايد النفقات الصحية في السنوات الاخيرة لكن تبقى الخدمات الصحية متردية وغير كافية نسبة الى تزايد السكان ونسبة الى تفاقم الامراض وانتشار الاوبئة وتزايد الحروب والنزاعات فنجد ان الإنفاق الصحي يذهب نسبة كبيرة منه الى النفقات التشغيلية وبالمقابل انخفاض النفقات الاستثمارية

التعليم: يعد التعليم بعد من الابعاد الاساسية، لفهم القدرات الانسانية، وهو مطلب لأغنى عنه من اجل حياة، ثرية وسليمة وهو شرط رئيسي للعمل والمكسب⁽⁶⁶⁾، كما يعد التعليم من المتغيرات الاجتماعية المهمة التي

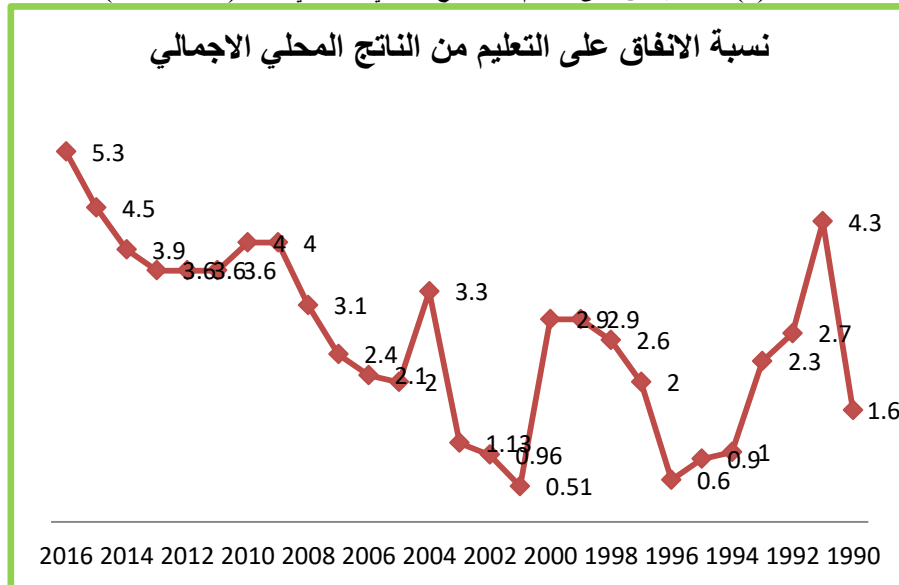
64- عباس علي محمد، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، مركز العراق للدراسات، 2013، ص 317.

65- عباس علي محمد، الامن والتنمية، نفس المصدر، ص 319.

66- سوسن شاكر الجلي، اثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة، دراسات في التنمية البشرية المستدامة، بحوث الندوة الفكرية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2001، ص ص 382-383.

توضح العلاقة بين الامن والتنمية من خلال قطاع التعليم، اذ يظهر في الحالة العراقية عن طريق التدني الذي حصل في مستوى وحجم الطاقات والكفاءات العلمية نتيجة انحدار التعليم، من اعلى المستويات خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي الى ادنى المستويات بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق والعقوبات الدولية التي اسهمت في تردي مستوى التعليم ترافق مع انخفاض اعداد الطلبة المبتعثين للخارج وانقطاع العراق عن التقدم العلمي والتطور العالمي بسبب الاجراءات الدولية التي عزلت العراق عن العالم⁽⁶⁷⁾، ونتيجة ظروف الحرب التي اعقبت دخول القوات العراقية الى الكويت وما رافقها من عقوبات دولية فرضت على العراق تمثلت بالحصار الاقتصادي، حيث برزت اخفاقات كبيرة، ألحقت الضرر بالقطاعات الحيوية، بشكل عام وقطاع التعليم بشكل خاص منها العزلة الفكرية في الجامعات، وانخفاض التحاق التلاميذ بالمدارس بالرغم من زيادة السكان، بالإضافة الى هجرة الكثير من الاساتذة وترك وظائفهم والعمل في الخارج او الاتجاه الى اعمال تدر دخلاً أكثر داخل العراق⁽⁶⁸⁾، يمكن تتبع مسار الإنفاق على التعليم في العراق من خلال الشكل (4):

شكل (4) نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2016-1990)



المصدر: الشكل من عمل بالاستناد الى بيانات وزارة التخطيط سنوات متفرقة.

من خلال تتبع مسار الإنفاق على التعليم يتضح لدينا ان قطاع التعليم في العراق قد اصابه خلال فترة الحصار تهيمش كبير فنلاحظ في سنة (1990) وهي سنة دخول القوات العراقية الى الكويت كانت تخصيصات التعليم (907) مليون دينار وشكلت نسبة (1.6%) من الناتج المحلي الاجمالي وبلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق نسباً ضئيلة جداً بلغت ما يقارب (50) دينار في حين بلغت نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي (7.7%) وكانت حصة الفرد الواحد من هذا الإنفاق (240) الف دينار وهو ما يعادل خمسة اضعاف حصة التعليم واستمر الإنفاق على التعليم بالتذبذب بالانخفاض والارتفاع خلال المدة (2003-1990) اما بعد هذه المدة

67- فيبي مار وآخرون، العراق في القرن الحادي والعشرين-التحديات المحتملة امام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998، ص 321.

68- منتصر مجيد حميد، التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 164.

فملاحظ في سنة (2004) ان الإنفاق على التعليم قد ارتفع بشكل كبير وهذا شيء طبيعي ناتج عن عملية التغيير السياسي آنذاك اذ خصصت لقطاع التعليم نحو (1,8) ترليون دينار وشكلت نسبته (3.3%) من الناتج المحلي الاجمالي بمعدل تغيير بلغ (439%) وبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الإنفاق ما يقارب (66) الف دينار في حين كانت تخصيصات الدفاع لنفس العام وحصة الفرد الواحد من النفقات العسكرية اقل من تخصيصات التعليم، واستمرت تخصيصات التعليم بالارتفاع بشكل تدريجي الى ان بلغ اقصاه للسنوات الثلاثة الاخيرة حيث بلغت نسبته سنة (2014) نحو (3.9%) وبلغ نصيب الفرد الواحد من هذا الإنفاق (283) الف دينار، وبلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي سنة (2015) ما يقارب (4.5%) من الناتج المحلي بمعدل تغيير سالب بلغ (-7) وبلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق (256) الف دينار، اما سنة (2016) فكانت نسبة التعليم من الناتج هي (5.3%) مقابل (3.6) نسبة الإنفاق العسكري من الناتج وكان نصيب الفرد من نفقات التعليم هو (276) الف دينار في حين بلغ نصيب الفرد من سلعة الدفاع لنفس العام (187) الف دينار. ان انخفاض تخصيصات التعليم لسنة (2015) تراقف مع ارتفاع في النفقات العسكرية لنفس العام حيث بلغت قيمة هذه النفقات (11.1) ترليون حيث شكلت هذه النفقات (5.3%) من اجمالي الناتج المحلي بمعدل نمو يصل الى (45,6%) وبلغ نصيب الفرد من هذا الإنفاق (301) الف دينار، بالإضافة الى تخصيصات الحشد الشعبي التي وصلت الى اكثر من ترليون دينار⁽⁶⁹⁾. ان اهم المؤشرات التي تبين اثر غياب الامن على التنمية الاجتماعية هو نسبة التسرب والالتحاق من المدارس فنرى ان نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية انخفضت من (100%) الى (93%) خلال المدة (1990-2000)، ونسبة التحاق الطلبة بالمدارس الثانوية انخفضت من (47%) الى (38%) لنفس المدة⁽⁷⁰⁾، في حين نجد ان نسبة الالتحاق في المدارس الابتدائية انخفضت الى (77%) سنة (2012)، و(34,5%) في المدارس الثانوية للسنة ذاتها⁽⁷¹⁾.

بالرغم من تفوق نفقات التعليم على النفقات العسكرية في السنوات الاخيرة الا انه ظهر تدني في مؤشرات القطاع التعليمي منها انخفاض عدد المدارس واعضاء الهيئة التدريسية وانخفاض عدد الطلبة المقبولين في المدارس بالإضافة الى ارتفاع نسب التسرب من التعليم وبالأخص للسنوات (2014-2015)⁽⁷²⁾، ان هذا التراجع الكبير والملفت للانتباه كشف عنه مؤشر جودة، التعليم العالمي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي في دافوس (2015-2016) والذي اكد ان العراق خارج التصنيف الدولي للتعليم، من حيث جودة التعليم معتبراً انه بلد بلا تعليم اصلاً كونه لا تتوفر فيه ابسط معايير الجودة نتيجة اهمال الحكومة لهذا القطاع⁽⁷³⁾.

69- الغد بريس، اخبار مباشرة، أكثر من ترليونين دينار تخصيصات الحشد الشعبي والنازحين في موازنة 2015، للمزيد انظر الرابط:

<https://www.alghadpress.com/news/25884/النازح-الشعبي-و-النازح-تخصيصات-الحشد-الشعبي-و-النازح>

70- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق 2008، بغداد، 2009، ص 185-200.

71- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق 2012، ص 143.

72- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات التعليم، موقع متاح على شبكة الانترنت

73- وان نيوز، يحتاج لبناء أكثر من 23 ألف مدرسة. تدني مستوى التعليم يهدد العراق، 2018، متوفر على الرابط:

<http://oneiraqnews.com/?aa=news&id22=3827#.Wy1ZRP1MTIU>

بالمقابل يتبين اثر التعليم في الامن كونه يعد خط الدفاع الاول، لمواجهة الاختلالات الممكن حصولها، داخل المجتمع ولاسيما ما يتعلق بالجانب الامني، وذلك بسبب ان التعليم لا يقل اهمية عن البطالة والفقر، فتدني مستويات التعليم يزيد من احتمالية غياب الامن والاستقرار، ان الامية وتسرب التلاميذ من المدارس والجهل كلها تدفع الكثير الى الالتحاق بالمنظمات الارهابية والمجاميع المسلحة والعصابات بسبب ان تلك العصابات تتوسع في نشر افكارها داخل المجتمعات غير المتعلمة⁽⁷⁴⁾.

المحور الرابع، قياس اثر الإنفاق العسكري على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

هنا سيتم حساب تأثير المتغير المفسر (EW) على المتغيرات المعتمدة التي تمثل المتغيرات الاقتصادية (GAP,U,INF, DET) و الاجتماعية (EDU,HEAL) ب استخدام تحليل نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، بالتالي قياس وتحليل معنوية متغير الإنفاق العسكري وتوضيح تكلفة الفرصة البديلة لهذا الإنفاق حيث أن :

المتغيرات المعتمدة EXP. VARIABLES

المتغيرات المعتمدة DEP. VARIABLES

GAP: يمثل فجوة الاستثمار

INF: يمثل معدل التضخم

U: يمثل معدل البطالة

DET: الدين الخارجي

HEAL: يمثل الإنفاق على الصحة

EDU: يمثل الإنفاق على التعليم

اولاً، نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لقياس الاستقرارية للسلاسل الزمنية والإنفاق العسكري، المتغيرات الاقتصادية، المتغيرات الاجتماعية،

تعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة لتحديد استقرار السلاسل الزمنية ومن خلال الجدول (1) يتم توضيح نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الإنفاق العسكري وبعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (augmented Dickey-Fuller)، وتشير نتائج الاختبار الى أن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى (level) سواء مع وجود حد ثابت أو مع وجود حد ثابت واتجاه عام، او بدون وجود حد ثابت، لكن نجد ان جميع السلاسل استقرت عند الفرق الاول عند مستوى معنوية (5%) وكالاتي:

74- عباس علي محمد، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة (1970-2007)، مركز العراق للدراسات، 2013، ص313.

جدول (1) استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وفقاً لاختبار (ADF)

	Level (Prop)			Df1 (Prop)		
	Constant	Co.+Trend	None	Constant	Co.+Trend	None
EW	0.9997	0.9632	0.9991	0.1244	0.1394	0.0453*
Y2(U)	0.3987	0.0956	0.3824	0.0007*	0.0044*	0.000*
Y3(INF)	0.0834	0.0807	0.1862	0.0006*	0.0039*	0.000*
Y4(DET)	0.3838	0.7749	0.4385	0.2416	0.3106	0.033*
Y8(GAP)	0.9917	0.8939	0.9703	0.0684	0.1192	0.0154*
Y6(HEAL)	0.9815	0.6147	0.9733	0.0049*	0.0102*	0.0030*
Y7(EDU)	0.9954	0.8217	0.9831	0.2536	0.3904	0.0040*

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews10)

ثانياً، نتائج اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية: الانفاق العسكري، المتغيرات الاقتصادية، المتغيرات الاجتماعية

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية لسلاسل متغيرات البحث (الانفاق العسكري، المتغيرات الاقتصادية، المتغيرات الاجتماعية) في العراق واستقرارها عند اخذ الفرق الاول لها وتكاملها من الدرجة الاولى، لذلك يمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بين السلاسل جميعها بالاعتماد على اختبار (جوهانسن - جيسليوس) وقبل اجراء الاختبار لابد من تحديد الفجوة الزمنية، (التخلف الزمني) لجميع المتغيرات ويشير معيار (akaike) ومعيار شوارتز الى ان فجوة التخلف المثلى للعلاقة بين السلاسل الزمنية هي ثلاثة سنوات فيما اشارت معيار (LR) و معيار (FPE) الى ان فجوة التخلف المثلى هي سنتين، والجدول (2) يوضح نتائج الاختبار.

جدول (2) فجوة التخلف الزمني لمتغيرات النموذج

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
144.2435	144.7243	144.1269	1.59e+55	NA	-1429.269	0
142.2727	144.1960	141.8062	2.06e+54	71.04828	-1370.062	1
128.4231	131.7888	127.6067	7.87e+48*	106.7968*	-1192.067	2
- 179.2999 *	-174.4918*	- 180.4662*	NA	0.000000	1924.662	3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يوضح الجدول ان اقل قيمة وفقاً لمعيار (AIC) هي (-180.4662)، ووفقاً لمعيار (SC) هي (-174.4918) وهي عند مستوى تخلف ثلاث سنوات اما معيار (LR) يشير الى (106.7968) ومعيار (FPE) فيشير الى (7.87e+48) عند مستوى تخلف سنتين.

وبالانتقال الى اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار (جوهانسن - جيسليوس) والموضحة في الجدول (7) تشير نتائج ذلك الاختبار وفقا لاختبار الاثر (Trace) ان القيمة المحسوبة لمعدل الامكان الاعظم بلغت للمتغيرات الخمسة الاولى وعلى التوالي (462.6291)، (306.766)، (177.7997)، (64.77582)، (34.88311) وهي اكبر من القيم الحرجة (Critical Value) التي تقابلها عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني اننا نرفض فرضية 'العدم القائلة عدم وجود متجه للتكامل المشترك' ($r=0$) ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر عدا المتجهين الاخيرين نجد ان القيمة المحسوبة هي اقل من القيم الحرجة التي تقابلها لذلك نقبل فرضية عدم للمتجهين الاخيرين أي عدم وجود تكامل مشترك. بالتالي وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك اي ان ($r=5$) وبالتالي هنالك تكامل مشترك او علاقة توازنه طويلة الاجل بأكثر من اتجاه بين تلك المتجهات وبالانتقال الى اختبار القيمة العظمى (λ_{max}) تثبت النتائج ذاتها عند مستوى معنوية (5%)، لذلك نرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة، اي وجود متجهات للتكامل المشترك اكبر من الصفر وهذا يعني ايضا وجود اكثر من متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات مما يثبت وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وبأكثر من اتجاه ويتبين ذلك من الجدول (1 ملحق 1).

وتوضح نتائج النموذج القياسي في الملحق (1 جدول 2) ويمكن تفسيرها كالآتي:

- يزداد المتغير المعتمد (U) الذي يمثل معدل البطالة بنسبة (0.00019%) عند الزيادة بنسبة (100%) في قيمة المتغير المفسر الإنفاق العسكري (EW) خلال السنة، وكانت قيمة (R^2) (0.8449) أي ان المعادلة استطاعت ان تفسر (84%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، وبالرغم من وجود تأثير طفيف من قبل المتغير الإنفاق العسكري على معدل البطالة خلال مدة الدراسة ذلك يفسر التحاق عدد من المجندين في الجيش والحشد الشعبي خلال فترات الحروب والذي استطاع امتصاص جزء من البطالة في السنوات الاخيرة ويمكن الرجوع الى جدول (3 ملحق 1). ان جزء كبير من نسبة البطالة الموجودة على الساحة هو ناتج من تغذية الجامعات السنوية لسوق العمل الذين في التالي يلجأون اغلبهم الى الاعمال غير المنتجة.
- بالرغم من ان الإنفاق العسكري ادى الى رفع المستوى العام للأسعار في فترة التسعينات من خلال تخصيصات الحرب الكبيرة وتعويضات الحرب للدول المتضررة بالإضافة الى حملة اعمار ما دمرته الحرب بترافق مع عقوبات اقتصادية يمكن الرجوع الى جدول (3) ملحق 1، تشير مخرجات النموذج القياسي الى انخفاض المتغير المعتمد (INF) الذي يمثل معدل التضخم بنسبة (0.00102-) عندما يزداد المتغير الإنفاق العسكري بنسبة (100%) وكانت قيمة (R^2) (0.8031) أي ان المعادلة استطاعت ان تفسر (80%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، ويفسر هذا هو تدخل البنك المركزي في ادارة عرض العملة الصعبة في العراق من خلال نافذة بيع العملة والذي ادى الى تخفيض المستوى العام للأسعار وثبات سعر صرف العملة الصعبة كون العراق يعتمد بشكل رئيسي على السلع المستوردة وبالتالي يمكن القول انه لأخيار على الامن القومي مقابل الكلف المادية سواء ارتفع المستوى العام للأسعار او انخفض نجد ان خيار الامن هو الخيار الاول لكل فرد من افراد المجتمع.

• يشير الجدول (3ملحق1) الى ان الدين الخارجي في العراق في المدة (1990-2005) كان مرتفع بشكل كبير بسبب ضغوط الحرب وما لحقها من التزامات على العراق لكن مخرجات البرنامج القياسي تشير الى انخفاض المتغير المعتمد (DET) الذي يمثل الدين الخارجي بنسبة (11%) عند زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (1%) ويفسر هذا الانخفاض هو تقديم الدعم العسكري من قبل قوات التحالف الدولي ودخولها لقتال الارهاب الى جانب القوات العراقية بالإضافة الى تقديم المساعدات العسكرية من قبل دول الجوار بالإضافة الى اتفاق العراق مع نادي باريس على شطب (80%) من ديونه وعلى اربعة مراحل كما تم شطب الديون المستحقة حالياً وعلى مرحلتين خلال السنوات (2005) و(2008).

• يزداد المتغير المعتمد (GAP) الذي يمثل فجوة الاستثمار بنسبة (84%) عند زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (100%) وكانت قيمة (R^2) (0.9851) أي ان المعادلة استطاعت ان تفسر (98%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، وهذا يدل على اتساع فجوة الاستثمار مع زيادة النفقات العسكرية، أي انخفاض الاستثمار المنفذ وتوقف او تكلؤ العديد من المشاريع وبالتالي زيادة تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة انعدام الامن خلال فترات عدم الاستقرار.

• ينخفض المتغير المعتمد (HEAL) الذي يمثل الإنفاق على الصحة بنسبة (7%) عند زيادة الإنفاق العسكري (ME) بنسبة (100%) خلال السنة، وكانت قيمة (R^2) (0.9483) أي ان المعادلة استطاعت ان تفسر (94%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، ان تفسير الخسائر والارباح لهذه الزيادة من الناحية الاجتماعية توضح ان الحكومة من الممكن توجيه جزء من النفقات العسكرية الى الجوانب الصحية وسيكون كل دينار تقتطعه من الجانب العسكري يوفر لها (0.7) كخدمات تقدم الى الجوانب الصحية وهذا يمثل تكلفة الفرصة البديلة للنفقات العسكرية.

• ينخفض المتغير المعتمد (EDU) الذي يمثل الإنفاق على التعليم بنسبة (38%) عند زيادة الإنفاق العسكري (ME) بنسبة (100%) خلال السنة، وكانت قيمة (R^2) (0.9821) أي ان المعادلة استطاعت ان تفسر (98%) من التغيرات الحاصلة في النموذج، ان تفسير الخسائر والارباح لزيادة النفقات على التعليم توضح ان الحكومة من الممكن زيادة نفقات التعليم من خلال اقتطاع جزء من النفقات العسكرية وسيكون وفق الاتي: ان كل دينار يقتطع من الجانب العسكري من شأنه ان يوفر (0.38) من قيمة هذا الدينار كخدمات مقدمة الى جانب التعليم وهذا يمثل تكلفة الفرصة البديلة للنفقات العسكرية ويمكن استغلال هذا الخيار في اوقات السلم. يتبين من النموذج القياسي ان كلفة الفرصة البديلة كانت مرتفعة خلال مدة الدراسة اذ ان كل (100) وحدة نقدية يتم توفيرها من النفقات العسكرية يمكن استثمارها في فرصة بديلة اخرى من خلال توظيفها في مسارات التنمية الاخرى فمن شأنها ان توفر (7%) كخدمات مقدمة الى القطاع الصحي و (38%) كخدمات مقدمة الى قطاع التعليم ويمكننا القول ان كل دينار يعاد تغيير مساره من الجانب العسكري الى الجانب التنموي من شأنه ان يوفر فرص استثمارية جديدة وتوسيع الفرص القائمة وانجاز المشاريع المتلكئة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة وبالتالي يمكن القول انه لا رهان في مسألة امن البلاد لكن يمكن اعادة التوجيه وفق تخصيص امثل للموارد واستغلال اكفاً قائم على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.

الاستنتاجات والتوصيات الاستنتاجات

- 1- ان مفهوم الإنفاق العسكري وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي يعد موضوعاً جديلاً كان ومازال محط اختلاف الباحثين والمهتمين في الشأن الاقتصادي بتحديد مفهوم محدد للإنفاق العسكري.
- 2- ان الإنفاق العسكري يعد حق من الحقوق المشروعة لأي دولة من دول العالم سواء كانت متخلفة ام متقدمة كونه يهتم بتوفير الحماية للبلد ودرء المخاطر وتوفير الأمن الوطني والقومي ويوفر السيادة لتلك الدولة ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية.
- 3- ان الاستقرار الامني يؤثر في التنمية الاجتماعية من خلال تعطيل وتقويض الاستثمار وهو يعد الاداة الفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم بلوغ الاهداف التنموية، كما ان تأثير التنمية الاجتماعية في الامن من خلال الاستثمار يظهر بعد ان تزداد وتتوسع المشاريع مما يزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي وهو أسهم بتعزيز الامن والاستقرار والعكس صحيح.
- 4- يتضح من خلال الاحصائيات والبيانات ان الامن غير المستقر والإنفاق العسكري المتزايد يخلقان اثراً طارداً للاستثمار اذ نجد ان نسب تنفيذ الاستثمار كانت منخفضة كما يتضح من النموذج القياسي اتساع فجوة الاستثمار بنسبة (85%) عند زيادة الانفاق العسكري بنسبة (100%).
- 5- شكل الانفاق العسكري تكلفة اقتصادية كبيرة من خلال استنزافه لموارد اقتصادية ليست بالقليلة بالإضافة الى انه اثر سلباً وبشكل كبير على الدين الخارجي للعراق كما ادى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع نسب البطالة ان اثر النفقات العسكرية نجدها قد تفوقت في النصف الاول من مدة البحث أي خلال المدة (1990-2003) بسبب الحرب وما ترتب عليها من تعويضات واعادة اعمار البنية التحتية و ما لحقها من عقوبات في حين نجد ان اثر الانفاق العسكري في النصف الثاني من مدة البحث (2004-2016) كان اقل مما هو عليه في النصف الاول وكان ذلك بسبب تخطي عقبة الحصار الاقتصادي وبسبب شطب جزء من ديون العراق بالاتفاق مع نادي باريس.
- 6- نلاحظ ان الانفاق العسكري قد اثر سلباً على المسار التنموي من خلال تأثيره على المتغيرات الاجتماعية اذ نجد انه ادى الى تراجع الخدمات الصحية وخدمات التعليم كما ادى الى تزايد اعداد المهجرين والمهاجرين مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة في فترات الحرب وسوء تخصيص الموارد في فترات السلم وتشير مخرجات النموذج القياسي الى ان الانفاق لصحي انخفض بنسبة (7%) والانفاق على التعليم انخفض بنسبة (38%) عند زيادة الانفاق العسكري بنسبة (100%).

التوصيات

- 1- العمل على تدريب وتطوير امكانيات افراد الجيش العراقي بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل بعد اتمام مدة خدمتهم والذي بدوره يوفر مخرجات جيدة من اليد العاملة تكون قادرة على المشاركة في رفع معدلات النمو.
- 2- امكانية الاستفادة من افراد القوات المسلحة في القطاعات المدنية اوقات السلم وهذا يؤدي الى زيادة الإنتاج والنمو لما يوفره من يد عاملة مدربة واليات اضافية.
- 3- العمل المستمر على تقريب المسافات بين القطاع العسكري والقطاع المدني من خلال التخطيط الامثل بهذا الخصوص والذي يهدف الى اقامة ارتباطات افقية بين وزارة الدفاع وباقي الوزارات.
- 4- ان تحقيق مستويات مقبولة من الامن ليس بالضرورة ان يكون من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد الموجهة للقطاع العسكري بل يتوجب ابتكار اساليب تثقيفية جديدة تتضمن بث روح التسامح بالإضافة الى استثمار مخرجات التعليم من خلال زجهم بمشاريع تدر ايرادات جديدة من خلالها يمكن تحقيق قيمة مضافة جديدة.
- 5- من الضروري ان يتم تخصيص جزء من الانفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال اشراك الجيش في الاستثمار بالمشاريع المتكئة والمتوقفة و مشاريع اعادة الاعمار في المدن المحررة.

المصادر والمراجع

1. اسماعيل، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي، المكتبة الوطنية، 2003.
2. اوزلو، لونر، تنمية وإعانة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للابحاث، بغداد- مركز العراق للابحاث، ط1، 2006.
3. الانصاري، محمد جابر، العرب والسياسة ابن الخلل، ط2، بيروت، دار الساقى، 2000.
4. البطاط، كاظم احمد واخرون، واقع البيئة الإستثمارية في العراق وسبل النهوض، مجلة كلية الادارة والاقتصاد- المجلد5- العدد17.
5. الجلبي، سوسن شاكرا، اثر التعليم في التنمية البشرية المستدامة، دراسات في التنمية البشرية المستدامة، بحوث الندوة الفكرية، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2001.
6. الشمري، حسين عباس حسين و عبد الجاسم عباس على الله، تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة (1990-2011)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد16، العدد3، 2014.
7. الرماني، زيد بن محمد، اقتصاد السلم والحرب، مكتبة الرشيد، الطبعة الأولى، 2003.
8. العزاوي، داليا عبد السلام، الديون والتعويضات ودورها في اعاقه فرص التنمية في العراق (1990-2008)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011.
9. الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام (2002)، ابو ظبي، دار الفجر، 2003.

10. الفارس، عبد الرزاق، السلاح والخبز – الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
11. العطيان، تركي محمد، البطالة وعلاقتها بالسلوك الاجرامي، المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، العدد 42، 2006.
12. العراقيون أكثر المهاجرين من الشرق الأوسط، الصباح الجديد، ترجمة: سناء البديري، عن موقع الجورنال نيوز. انظر في: <http://newsabab.com/newspaper/>: 83492
13. النصراري، عباس، العقوبات الاقتصادية الدولية وعواقبها على العراق، 2002، متاح على شبكة الانترنت: <http://www.althakafaaljadeda.com/296/abas.htm>
14. بشير، سعد زغلول، التضخم في الاقتصاد العراقي 2003-2011، احصاءات الارقام القياسية لمركز التدريب والبحوث الاحصائية الجهاز المركزي للاحصاء.
15. جبلز، مالكولم واخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة د. طه عبدالله منصور و د. عبد العظيم مصطفى، دار المريح للنشر، 2009.
16. جليل، عبد الحسين، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد 8، 2007.
17. حميد، منتصر مجيد. التحول الديمقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.
18. حسان، ظافر طاهر، العراق والاحتلال الامريكي، بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد 36.
19. خطة التنمية الوطنية (2018-2022)، وزارة التخطيط، جمهورية العراق.
20. خلاصة ورقة البروفيسور ادمون جوف، الاستاذ في كلية الحقوق – جامعة رينيه ديكارت ، باريس الخامسة ، الحظر ومشكلة العقوبات
21. خليل، شذى، عشوائيات العراق ورقة لكسب اصوات الناخبين، وحدة الدراسات الاقتصادية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018.
22. داغر، فيوليت، تقرير عن العقوبات الاقتصادية على العراق، بعثة تحقيق إلى بغداد من 13 إلى 20 أيار/مايو 1999.
23. زيني، محمد علي، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ط4، 2009.
24. ستالنهايم، بيتر، الانفاق العسكري، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي ترجمة عمر الايوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2008.
25. شاهين، جيروم، من تاريخ الهجرة وموجاتها، جريدة البلاد السعودية، ع22311، 2018.

26. صالح، مظهر محمد، 2003، متاح على الموقع الالكتروني : [http://www.Aljazeera.net/program/Iraq after war.](http://www.Aljazeera.net/program/Iraq%20after%20war)
27. صيوان، هيثم كريم، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، الاقتصاد العراقي 2016.
28. عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن، اقتصاديات المالية العامة، ط6، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
29. عبد الرضا، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط البصرة، مؤسسة وارث، 2008.
30. فبيي مار واخرون، العراق في القرن الحادي والعشرين-التحديات المحتملة امام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
31. قصي عبود الجابري و د.وفاء جعفر المهدي، الاثر البيئي للنزاعات في العراق خصائص الحالة وسياسات الاستجابة المطلوبة، الجامعة العراقية.
32. كداوي، طلال محمود، الإنفاق العسكري الاسرائيلي 1965-1990، سلسلة اطروحات الدكتوراه 31، بيروت-لبنان، ط1، 1997.
33. محمد، صباح صابر، تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق (1999-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 18، العدد 16، 2016.
34. محمد، عباس علي، الامن والتنمية، دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007، مركز العراق للدراسات، ط1، 2013.
35. هاشم نعمة فياض، دراسات في الهجرة السكانية الخارجية، بغداد- دار الرواد للطباعة والنشر، 2006.
36. هلال، علي كاظم، الإنفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 20، 2015.
37. والي الدين فضل الله. الإنفاق العسكري واثره على التنمية الاقتصادية، دراسة حالة السودان للفترة 2000-2013، مجلة الدراسات العليا جامعة النيلين، مجلد 7، العدد 27.
38. وزارة الصحة، التقرير السنوي لعام 2010، جمهورية العراق.
39. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق 2012.
40. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، العراق، 2008.
41. يوسف، حابس فؤاد، اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادي لمجموعة من دول الطوق (الاردن، سوريا، مصر، اسرائيل)، جامعة الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير، 1992.

المصادر الأجنبية:

1. Nef, J.U. (1950). War and Human Progress. Cambridge: Harvard University Press.
2. Jere, Berham, food, Helth and Development, in Asseas about poverty. Inequality and Growth. Program. Press. 1991.
3. Richard Garfield, "challenges to helth service Development in iraq" Iancet,18 October 2003.
4. Gerdesmeier, Deiter, Fundamentals of monetary policyin the Euro Area, Ist edition, Quion Institution (pty) Limited & bookboon.com ISBN978-87-403-0508-1 , 2013.
5. Wald, Haskell P., "Fiscal Policy, Military Preparadness and Postwar Inflation", Readings in Fiscal Policy George Allen and Unwin Ltd, London, 1955.
6. The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment, Suna Korkmaz, International Journal of Economics and Financial Issues.
7. Weshem Bagbbay, Contemporary International proplem USA , Nelson Hall, 1983.

ملحق (1)

جدول (1) اختبار جوهانسن-جسييلوس للتكامل المشترك لمتغيرات البحث

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0001	125.6154	462.6291	0.999162	None *
0.0000	95.75366	306.7669	0.997155	At most 1 *
0.0000	69.81889	177.7997	0.994127	At most 2 *
0.0006	47.85613	64.77582	0.743021	At most 3 *
0.0119	29.79707	34.88311	0.627344	At most 4 *
0.1088	15.49471	13.16692	0.396214	At most 5
0.1505	3.841466	2.067137	0.089682	At most 6
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	46.23142	155.8622	0.999162	None *
0.0000	40.07757	128.9672	0.997155	At most 1 *
0.0000	33.87687	113.0238	0.994127	At most 2 *
0.0248	27.58434	29.89271	0.743021	At most 3 *
0.0414	21.13162	21.71619	0.627344	At most 4 *
0.1493	14.26460	11.09978	0.396214	At most 5
0.1505	3.841466	2.067137	0.089682	At most 6
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

جدول (2) اثر الاتفاق العسكري على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

Vector Autoregression Estimates

Date: 01/29/19 Time: 21:23

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Y7EDU	Y6HEAL	Y8GAP	Y4DET	Y3INF	Y2U	
-37960.25 (163800.) [-0.23175]	52199.69 (130426.) [0.40022]	-74680.53 (253311.) [-0.29482]	-11228975 (3985943) [-2.81714]	0.528906 (16.9679) [0.03117]	0.995394 (0.44784) [2.22266]	Y2U(-1)
-15824.55 (76000.3) [-0.20822]	-29354.91 (60515.4) [-0.48508]	-4734.525 (117531.) [-0.04028]	5888307. (1849402) [3.18390]	13.08264 (7.87278) [1.66176]	-0.441952 (0.20779) [-2.12693]	Y2U(-2)
-95.75113 (2408.14) [-0.03976]	783.1770 (1917.48) [0.40844]	-794.9291 (3724.09) [-0.21346]	40146.21 (58600.0) [0.68509]	0.622804 (0.24946) [2.49665]	0.000157 (0.00658) [0.02386]	Y3INF(-1)
-171.3539 (1949.00) [-0.08792]	-241.1182 (1551.90) [-0.15537]	210.0697 (3014.05) [0.06970]	-57024.99 (47427.3) [-1.20237]	-0.407134 (0.20189) [-2.01657]	0.003125 (0.00533) [0.58650]	Y3INF(-2)
-0.000102 (0.01328) [-0.00770]	0.000280 (0.01057) [0.02646]	-0.000740 (0.02054) [-0.03602]	0.117088 (0.32317) [0.36231]	-2.66E-06 (1.4E-06) [-1.93061]	5.68E-08 (3.6E-08) [1.56434]	Y4DET(-1)
0.001678 (0.01470) [0.11418]	0.002780 (0.01170) [0.23751]	-0.002089 (0.02273) [-0.09189]	0.804042 (0.35770) [2.24783]	1.80E-06 (1.5E-06) [1.17944]	-4.78E-08 (4.0E-08) [-1.18993]	Y4DET(-2)
-0.160281 (0.21918) [-0.73126]	-0.164205 (0.17453) [-0.94086]	-0.280966 (0.33896) [-0.82891]	7.305675 (5.33366) [1.36973]	-4.99E-06 (2.3E-05) [-0.21980]	2.59E-07 (6.0E-07) [0.43226]	Y8GAP(-1)
0.300093 (0.26555) [1.13007]	0.106558 (0.21145) [0.50395]	0.094045 (0.41067) [0.22901]	4.439489 (6.46200) [0.68701]	-2.26E-06 (2.8E-05) [-0.08222]	-1.34E-06 (7.3E-07) [-1.84924]	Y8GAP(-2)
-0.175622 (1.46022) [-0.12027]	0.263879 (1.16270) [0.22695]	3.209850 (2.25817) [1.42144]	-110.4684 (35.5333) [-3.10887]	-0.000163 (0.00015) [-1.07475]	-9.40E-07 (4.0E-06) [-0.23539]	Y6HEAL(-1)
0.904286 (1.27327) [0.71021]	0.700250 (1.01384) [0.69069]	-0.197046 (1.96906) [-0.10007]	-56.40550 (30.9839) [-1.82048]	-4.84E-05 (0.00013) [-0.36677]	4.71E-06 (3.5E-06) [1.35170]	Y6HEAL(-2)
2.003514 (1.43843) [1.39285]	0.674469 (1.14535) [0.58887]	-2.053764 (2.22447) [-0.92326]	99.48089 (35.0029) [2.84207]	0.000128 (0.00015) [0.85718]	-5.08E-06 (3.9E-06) [-1.29095]	Y7EDU(-1)
-1.240461 (1.14480) [-1.08356]	-0.468204 (0.91155) [-0.51364]	2.045372 (1.77038) [1.15533]	-39.22903 (27.8577) [-1.40820]	-1.45E-05 (0.00012) [-0.12233]	3.06E-06 (3.1E-06) [0.97846]	Y7EDU(-2)

1133671. (2838771) [0.39935]	-658429.4 (2260375) [-0.29129]	1790563. (4390042) [0.40787]	1.58E+08 (6.9E+07) [2.28173]	-47.82571 (294.065) [-0.16264]	6.213237 (7.76136) [0.80053]	C
-0.383511 (0.38087) [-1.00694]	-0.070496 (0.30327) [-0.23246]	0.847830 (0.58899) [1.43945]	-11.39881 (9.26806) [-1.22990]	-1.02E-05 (3.9E-05) [-0.25851]	1.94E-06 (1.0E-06) [1.86291]	EW
0.982144	0.948363	0.985167	0.957956	0.803166	0.844943	R-squared
0.953127	0.864453	0.961065	0.889633	0.483311	0.592975	Adj. R-squared
6.18E+12	3.92E+12	1.48E+13	3.66E+15	66290.53	46.17861	Sum sq. resids
878755.7	699710.4	1358959.	21383760	91.02920	2.402567	S.E. equation
33.84742	11.30212	40.87352	14.02115	2.511032	3.353380	F-statistic
-321.1868	-316.1743	-330.7781	-391.4082	-119.3350	-39.37287	Log likelihood
30.47153	30.01585	31.34346	36.85529	12.12136	4.852079	Akaike AIC
31.16583	30.71015	32.03776	37.54959	12.81566	5.546378	Schwarz SC
2913549.	1535684.	4836019.	1.09E+08	62.90000	17.96318	Mean dependent
4058873.	1900523.	6887070.	64367293	126.6386	3.765869	S.D. dependent
						Determinant resid covariance (dof adj.)
						8.56E+50
						Determinant resid covariance
						1.98E+48
						Log likelihood
						-1410.580
						Akaike information criterion
						135.8709
						Schwarz criterion
						140.0367
						Number of coefficients
						84

جدول (3) بيانات النموذج القياسي (المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية)

السنوا ت	الاتفاق العسكري	معدل التضخم	معدل البطالة	الدين الخارجي	فجوة الاستثمار	الاتفاق على الصحة	الاتفاق على التعليم
1990	4311	51.60	5.50	91384	3547	382.83	907.4
1991	5191	186.50	17.56	464110	653	367.43	927.3
1992	5466	83.70	21.10	1052604	4544	624.77	1545.5
1993	9954	207.60	21.82	4005916	6319	137.9	3240.8
1994	27690	492.00	18.62	26318970	284	2792.1	7379.3
1995	90503	351.30	17.71	105699708	17116	690.7	20723.4
1996	99645	-15.40	21.57	79786980	9434	4882.8	16276.2
1997	110763	2.30	20.38	108337679	10523	33869.5	68992.3
1998	198717	14.70	21.11	128856420	84389	88434.6	121957.6
1999	299808	12.50	20.31	169404660	82598	92315.9	194247.3
2000	370839	4.90	17.95	179059610	264244	256557.3	237624.2
2001	577704	16.30	17.65	193283871	407624	314595.9	214527.7
2002	718230	19.30	17.44	211776755	218331	240124.3	394352.5
2003	387383	32.50	20.86	226266128	-	114574.5	335363.8
2004	905001	26.90	26.80	186021778	2737479	1788257.4	1809611
2005	1764806	36.90	17.97	148097000	1559482	1469086.2	1472788
2006	1816171	53.20	17.50	95422175	6149965	1637696.9	2051914
2007	2496610	30.70	16.64	93758000	5000726	1789216	2728653
2008	3768625	2.70	15.34	76947489	7834902	2708934.1	4943190
2009	3788653	-2.80	13.28	75989598	1713602	2666786.2	5267520
2010	4391950	2.50	11.23	67632836	5788225	3823056.5	6617860
2011	4998523	5.60	11.36	73275332	9321831	3910804.6	7842843
2012	4830284	6.10	11.90	75213000	11423192	4364781.7	9194187
2013	9028388	1.90	12.11	75479712	17300669	5244697.6	10105925
2014	7859401	2.20	12.7	69812284	17970990	4610060.1	10212502
2015	10584932	1.4	16.11	71079000	17642153	4070607.7	9465423
2016	7339314	0.1	11.6	62962298	17667447	4952102.7	10497655